

أوضاعُ الفَلاحينَ في دَمشقَ وَصَناجِحِها

١١٨٦ - ١٢٥٦ هـ / ١٧٧٢ - ١٨٤٠ م

د. يوسف جميل نعيمة
جامعة دمشق

شكلت هذه الفترة ارهاصا لمتغيرات هامة في بلاد الشام والممتلكات العثمانية بفعل ما طرا على الساحتين الدولية والداخلية من أحداث ، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على مدن بلاد الشام وريفها . الا ان الفلاحين ، كانوا اكثر فئات المجتمع الشامي تعرضا للابتزاز والظلم ، في وقت غابت فيه سلطة القوانين وحل محلها سلطان القوة .

عاش مجتمع بلاد الشام حياة زراعية قامت على خدمته فيها بعض الحرف وانواع من التجارة ، وشكل الفلاحون القاعدة العريضة في الهرم الاجتماعي معتمدين على الزراعة وتربية المواشي . استقر الفلاحون في دمشق وضواحيها واريافها ، وفي المناطق الجبلية المحيطة بها ، وفي السهول الجنوبية . وقامت تجمعاتهم في غالب الاحوال على اصول قبلية عشائرية او اسروية ، ضمن القرية الواحدة او القرى المجاورة او على اساس طائفي ، وفي القليل النادر على اسس عرقية ، كفلاحي حتيته التركمان في غوطة دمشق او السريان في جبعين ومعلولا او الاكراد في ربض ركن الدين وفريتي قلدون والزبداني، وكان لكل قرية شيخها، كما كان للبساتنة شيخ يدعى « شيخ البساتنة » . كان شيخ القرية رئيس الاسرة الاكثر قوة ونفوذا فيها ، ونظرته الى الفلاحين نظرة السيد السالب لراحتهم فضلا عن اموالهم ، بطرق واساليب مختلفة (١) ، هذا ان ارضى سادته من الاقطاعيين وهيئة الحكام التابع لهم ، كالمقدمين والاعيان او القضاة والمفتين او الاغوات ، الذين كانوا يضمنون مال الميري من الدولة بالمزاد العلني ،

ويحاولون وبشتى الوسائل جمع اضعاف ما دفعوه للدولة من جيوب الفلاحين ، فيفتعلون الخلافات بين مشايخ القرى وغرمائهم ، ويدكون نار الفتنة فيما بينهم ، ويعزلون شيخ الضيعة بغية ابتزاز الاموال منه ومن غريمه الطامع للمشيخة (٢) .

وجرت العادة على ان يترأس شيوخ القرى شخص يطلق عليه اسم « شيخ مشايخ القرى او المقاطعة » واعترفت الدولة العثمانية بسلطته . وكان هذا على الغالب من الاقطاعيين او من رؤساء القبائل القاطنة في تلك المقاطعة ، او من زعماء السباهية او رجال الدين او الانتكشارية ، واحيانا احد مشايخ القرى ، وكان يقوم بجمع الضرائب للدولة من مشايخ القرى التابعة له تسانده في ذلك قوات مسلحة خاصة به (٣) ، كما اتخذ له معاونين ووكلاء اطلق عليهم اسم مشايخ تعزيزا لهم ، وفرض عليهم تأدية مبالغ محددة دون ان يسألهم عن أعمالهم ، فاطلقوا لمطامعهم العنان في مص جهد الشعب بلا شفقة واستبعدوا الفلاحين واتوا بالمنكرات وجاروا ، والفلاحون في طاعة عمياء (٤) .

فئات الفلاحين : كان الفلاحون اكثر عددا من بقية فئات سكان بلاد الشام الا ان نفوذهم السياسي كان شبه معدوم ، ولذلك جاؤوا في المرتبة الدنيا من السلم الاجتماعي ، ويمكن تصنيفهم انذاك الى فئات ، ادناها فئة الفلاحين الخاضعين لغير الاقطاع مباشرة ، وهم افقر الفئات ، حتى ان زواجهم خضع لموافقة الاغا او البيك او الشيخ ، والفئة الثانية هم العمال الزراعيون الذين كان دابهم التجوال للحصول على لقمة العيش انى وجدت ، والثالثة هم الفلاحون الفقراء الذين كانوا يملكون قطعة ارض صغيرة لاتكفيهم للحصول على العيش ، فيضطرون لتقديم خدماتهم لاغنياء الفلاحين ، او يعملون في المدينة اعمالا مختلفة . اما الفئة الرابعة فهم الفلاحون متوسطو الحال ، الذين ملكوا قطعة من الارض تغل عليهم ما يكفي لتأمين حياة متواضعة في القرية . والفئة الخامسة من الفلاحين هي فئة الفلاحين الاغنياء ، وكانوا يقومون بتشغيل فلاحين آخرين في أرضهم وتحت اشرافهم مباشرة ، وهم غير منتجين ولكنهم لايعرفون التبذير . والفئة السادسة هي فئة فلاحى الدولة الذين عاشوا في قلق دائم ، الا ان احوالهم المادية كانت احسن من احوال الفلاحين الذين عملوا لدى الاقطاعيين (٥) .

ملكية الارض : شكلت ملكية الارض ونوعيتها الدعامة الاساسية للوضع الاجتماعي لفئة الفلاحين ، ومن هنا تبدو اهمية التعرف على انواع الملكية واشكالها ، وعلى ما كان منها تحت تصرف الفلاحين مباشرة وعلى مساحاتها ، وفي ذلك شيء من الصعوبة نظرا لتعدد نظام الملكية واختلافه من مقاطعة لآخرى في ولاية الشام من جهة ،

وعدم توافر احصاءات دقيقة في هذا الميدان من جهة اخرى ، ومع ذلك يمكن رصد أربعة اصناف رئيسة من الملكية وهي :

١ - اراضي الدولة او الاراضي الاميرية او الميرية ، وكانت تعتبر ملكا للسلطان (امير المؤمنين) .

٢ - اراضي الاوقاف ، وهي التي حبست على وجوه خيرية عديدة ، كان منها الاسلامي والمسيحي واليهودي ، كما وجدت اوقاف ذرية ، حبست على ذرية الواقف .

٣ - اراضي الملكية ، وكانت قليلة اذا ماقيست بسابقاتها من الملكيات ، ولصاحبها حق التصرف بها بيعا وشراء واهداء ، وكانت الدولة تتقاضى عنها ضريبة العشر والخراج ، وتجبى الضريبة منها على اساس الفلة ، وتسمى في مثل هذه الحال (خراجا مقسما) ، او على اساس المساحة وتسمى (خراجا موزنا) (١) .

٤ - والنوع الرابع من الاراضي هو (ارض الحوز) وهي غير عشرية ولا خراجية وهي التي توفي اربابها عنها بلا وارث وآلت الى بيت المال ، ويجوز للامام دفعها للزراع باحدى طريقتين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة وبالتالي يدفعون الخراج عنها ، او بتأجيرها لهم بقدر الخراج ، فيكون المأجور من حق الامام خراجا ، فان كان دراهم فهو خراج موظف ، وان كان بعضه ثمرا فهو خراج مقاسمة (٢) . وينتج عن تأجير مثل هذه الاراضي اقامة المستأجرين بيوتا عليها ، او زرعهم شجرا فيها بقيت اصوله ، واطلق على ذلك تعبير (القمامة والكراب) ولقد استفتي في شأنه عدد من مفتي دمشق في هذه الفترة (٣) .

الا ان اوسع المساحات من الاراضي الزراعية كانت تنضوي تحت نظام الاقطاع . ولعجز الاقطاعيين عن تلبية حاجات الدولة في المجالات العسكرية اصرروا على الاعتماد على صنف جديد من الجند خصصت لهم الرواتب . وكان لابد من توفير المال لهؤلاء ، لذلك فرض العثمانيون نظام الالتزام للضرائب الميرية بتحصيلها من الاراضي . الا ان هذا النظام فسد بدوره نظرا لما سببه من مظالم للفلاحين ، ونتج عنه تقلص في المساحات المزروعة بسبب هجرة الفلاحين منها ، فتناقص الانتاج الزراعي وتناقصت معه واردات الدولة ، مما اضطرها لاتباع نظام ثالث جديد في هذا المجال وهو نظام « المالكانة » بحيث تمطي للاقطاعي حقا في استثمار الاراضي الميرية مدى الحياة وذلك من اجل رفع المظالم عن الفلاحين والسمي لاستزراع الاراضي وزيادة الانتاج . ويلاحظ ان المالكانات في دمشق قد خصصت لزعماء الجند والسباهية ورجال الدين وغيرهم ،

فمثلا حسين الموصلی المتوفى سنة ١١٥٢ هـ / ١٧٢٩ م كان من زعماء السباهية وله عدة اقطاعات في القرى (٩) ، ثم درويش اغة اليرلية في دمشق المولود سنة ١١٢٦ هـ / ١٧١٥ م تولى بطريقة المالكانة قرية معلولا النصارى وقرية غزة وقرية قب الياس (١٠) ، كما ان غيضة السلطانية بناحية المرج من غوطة دمشق كانت مالكانة لمحمد خليل افندي الصديقي (١١) . وكان اعلي العجلاني (وهو من اشرف دمشق) اقطاعات وقرى بطريقة المالكانة (١٢) ، ثم شاكر العمري الحنفي المذهب الدمشقي المولود ١١٤٠ هـ / ١٧٢٧ م والذي كان مدرسا ، حصل على رتبة التمثلي وتولى قضاء جبله بطريق الاربلق كما تولى القسم العسكرية ونيابة محكمة الباب في دمشق مرارا رست عليه قرية بسيمة من نواحي دمشق بطريقة المالكانة (١٣) .

وكان اصحاب المالكانات يقيمون في دمشق أو في الاستانة ، ويلزمون مالكاناتهم لاناس اخرين مقابل مبلغ من المال وعقد يكتب في احدى محاكم دمشق . وعلى سبيل المثال كان لاحمد بيك بن حافظ علي باشا مالكانات كفر بطنة وحرزمة ، وكانت هذه المالكانات بتلريم حافظ آغا بموجب شرطنامة مؤرخة في ١٢٥١ هـ / ١٨٢٦ م . ولما توفي الملتزم المذكور لزمتم لحسين آغا كمخلي الشهير بالبلطجي من طرف الشرع الشريف ، ودفع بدل الالتزام على المتوال السابق لتركة المرحوم حافظ آغا وقدره ٦٥٠٠ / قرش وجمعت اليه جميع ما يتصرف حافظ آغا من ملك المالكانة على جري العادة والقانون (١٤) . وكانت مالكانة عين التينة للحاج سليمان افندي العلمي « كلار اميني » الذي كان يقيم في الاستانة ، وكان وكيله عليها في دمشق عبد الرزاق تباقيبي (١٥) .

وعينت الدولة على القرى موظفين مثل الصوباشي والاستاذ . اما الصوباشي فكان له على كل قرية عدد من غرائر الحنطة والشعير نظير مكبول الشوبصة ، ففي سنة ١٢١٧ هـ مثلا كان على قرية العمارة نظير مكبول الشوبصة ٨ غرائر حنطة و ١٧ غرارة شعير (١٦) . اما منصب الاستاذ فكان موروثا من عهد الاقطاع في زمن المماليك وبقي في العهد العثماني سائدا ، الا أننا لا نعرف مهامه بدقة وجل ما علمناه انه كان يقيم في دمشق بدلا من قرى المالكانات ، وتجري المعاملات المتعلقة بالمالكانة بمعرفته وبحضوره في محاكم دمشق . ومن اساتذة هذه المالكانات التابعة لدمشق استاذ قرية الجميدية (١٧) وعين التينة (١٨) واستاذ جبعدين (١٩) والبلاية (٢٠) واستاذ حوش عرب (٢١) بالقرب من قرية العال بالجولان . ثم استاذ قرية سكا واستاذ زبدین واستاذ الصنمين واستاذ قرية حلبون (٢٢) ، ثم استاذ قرية الخناصر وكامد اللوز بالبقاع (٢٣) .

طرق الزراعة : تنوعت طرق الزراعة واختلف استغلال الفلاحين من منطقة

لاخرى ، فكان على الزراع منهم خدمة الارض وحرثها وزرعها وحصد محصولها ودرسها وذريرها ، ولهم على ذلك ثلث المحصول (٢٤) . وكانت طريقة المربعة اكثر اشكال المزارعة انتشارا وفيها يقدم الاقطاعي او المعلم « البقر والبدارات والميري وجميع المصاريف والفلاح يقدم تعبهُ فقط وياخذ ربع الرزق من جميع الاشياء من حبوب وتوتون وحرير وقطن وذرة وسمسم وغير ذلك ولهذا اسمه مرابع ويعني شريكه في الربع » (٢٥) . ومن اشكال المزارعة ايضا طريقة الشراكة الحموية وهي على انواع اولها : ان يقدم المالك السكن والارض في حين يقدم الفلاح العمل ، وتقسم النفقات الاخرى من بذار وغيره مثالثة ، وبعد دفع الضرائب وغيرها من النفقات يقسم المحصول مناصفة . والطريقة الثانية « يضع المعلم النصف والفلاح النصف الاخر من جميع الامور من الميري الى كل مصروف ويقسم الرزق مناصفة وبعد القسمة يأخذ الفلاح الربع من حصة الشركة نظير اتعابه عليها » (٢٦) . اما الثالثة « المعلم يحط كل شيء من كيسه من غير الميري الى شيخ الضيعة عليها مبلغ معلوم يطلب من الشيخ . والشيخ بدوره يطلبه من الرعية . وقبل تقسيم الرزق فيما بين الفلاح ومعلمه يأخذ الشيخ الحاصل من جميع الذي يطلع من الستة واحد وفي محلات اخرى من الخمسة واحد وهذا يتبع الاراضي الجيدات والخسعات » . والنوع الرابع والاخير في الجبال والمقاطعات المحيطة بدمشق « فاذا اراد احد بضمن ضيعة من المقدم فلا يتكلف الى شيء كليا ولا يحط الفلاح شيء كليا ، فقط عليه ان يدفع الميري المرتب على الضيعة من الفلاحين وياخذ من الحنطة والشعير وكامل الحبوب الربع ومن الحرير والتوتون النصف ، ومن الزيتون والفواكه كلها وله على الفلاحين اشيا راتبة اربعة مرات في السنة زخاير معلومة كبار من فحم وحطب وخواريف وجاج وببض ولبن وحليب وهكذا اشيا فهذه ظاهرة لكن دائما متصلة الزخاير الخدمات الى بيت الضامن ، ولكن لا يقدر الضامن بعمل حركات مثلما يصير في الضيع الساحلي ، مثل حكاية العرايس خوفا من المقدم ، بل يقتضي يمشي بكل ضبط مع الفلاح » (٢٧) .

وكانت نسبة الميري في قرى القوطة ١٢.٥ ٪ ، في حين كانت في قرى حوران تقدر بحسب الفدان . وهكذا كانت القرية تدفع اثني عشر كيسا للميري ، فاذا كان هناك ثلاثون زوجا من الثيران فان صاحب كل زوج من الثيران يدفع جزءا من ثلاثين . وكل قرية مسعرة بالنسبة لضريبة الميري في سجل ضريبة الارض الموجودة لدى الباشا او الدفتر دار بمبلغ محدد ، يتناسب مع عدد سكان القرية ، وفي كل ثاني او ثالث ربيع كانت اراضي القرية تقاس بجبال طويلة ، وعندما يترك اي فلاح القرية يوزع شيخ القرية المبلغ المترتب عليه على مجموع سكانها . وكان الفلاحون يتحملون الضريبة المترتبة على الافدنة المزروعة في ذلك العام كاملة . ويمكن ان تزداد او تنقص كمية المال فيما اذا كانت الثيران قوية او ضعيفة . اما اذا قلت كمية البذار المزروعة او الارض

التي زُرعت بواسطة اصحابها ، فان كل ذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار ولهذا كان على الفلاح ان يحوي قطيعا قويا من الماشية وعليه ان يحرق ما يستطيع من الارض ، فالبعض كان يزرع ٦ غرارات من القمح او الشعير في الفدان الواحد ، والبعض الاخر يزرع ٥ غرارات او ٧ غرارات . اما حدود الحقول فكانت تحدد بواسطة حجارة ضخمة . وكان الميري يدفع عينا او نقدا ، بحسب رغبة الباشا ، الا ان الفلاحين كانوا يفضلون دفعه نقدا لانهم الرابعون بذلك .

واما قرى جبل حوران فكانت تدفع مغارم اكثر من فلاحى سهل حوران المحيط بهم ، لانهم كانوا يدفعون بالاضافة الى الميري الخوات للبدو . فمثلا دفعت قرية (عمارة) عن الفدان الواحد ١٥٠ قرشا ، وقرية ازرع من حوران دفعت ١٨٠ قرشا . وكانت بعض قرى سهل حوران تدفع ١٢٠ قرشا . وفي عام ١٨١٢ وصل ريع الفدان الواحد الى ٥٠٠ قرش (٢٨) .

— ولما كان الانتاج الزراعي في بلاد الشام جماعيا ، كان على الفلاحين ان ينتجوا ما يكفيهم لسد حاجاتهم اليومية من جهة ، ولدفع الضرائب للدولة ، والاتاوات لرجالها وللبدو في المناطق المتاخمة للبادية ، من جهة اخرى .

الري : تفاوتت اهمية ملكية الارض في بلاد الشام بحسب نوعيتها وطرق سقايتها . فقد اعتمد فلاحو دمشق في زراعتهم على مياه بردى وبعض الينابيع الاخرى ، في حين اعتمد الآخرون ، خارج منطقة القوطة وفي المناطق الجنوبية على وجه الخصوص ، على ما تجود به السماء من الامطار . وفي الاراضي البعلية ، كأراضي حوران مثلا ، كان لشح السماء في بعض السنين العجاف ، وانتشار اسراب الجراد والفئران الحقلية والامراض البوائية ، والصقيع والسيول في بعض الاحيان ، اسوا الاثر على الفلاح الزارع في تلك الاراضي ، واذا ما حاول الفلاح مجابهة تلك الافات والادواء ، فبأساليب لم تستطع في احسن السنوات ، على الصمود لحالات الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تجابهه .

اما في الاراضي المروية ، وهذا ينطبق على فلاحى غوطة دمشق ، فقد اختلف حالهم بعض الشيء عن حالة بقية فلاحى صناعق الولاية ، لكون اراضيهم مروية بمياه دائمة من بردى وفروعه المختلفة ومن بعض الينابيع ، الامر الذي مكنهم من زراعة المناطق الاخرى خارج القوطة . ولقد زرع فلاحو القوطة ارضهم مرتين في السنة واستخدموا في ذلك اساليب الزراعة الحثيثة الموروثة منذ اجيال ، ولعب التشجير الثمر دورا في رفع سوية دخل الفلاح المادية ، على عكس المناطق البعلية .

ومع ذلك فقد لا قوا كفيرهم من الفلاحين العنت والارهاق حتى اضطروا لبيع اراضيهم بابخس الاثمان* . وقد امتلك الفلاحون في غوطة دمشق مساحات محدودة من الارض، وكان منهم الحراس او الاجراء . واستخدم الفلاحون البغال والجمال والحمير والبقر في جر المحراث الروماني القديم ، وكانوا يسوقونها بعد الانتهاء من الحراثة الى المالف الخاصة بها حيث يقدم لها التبن والكرسنة او الفول او الجلبان، والماء لسقايتها . وكان لبعض هؤلاء اجر سنوي على ذلك .

وكان من الفلاحين (الشداد) او المستاجر او المزارع للحرث ، ومنهم الخولي . وهذا الاخير عمل لدى شداد الفلاحة او مستأجرها وهو ذو خبرة ومعرفة بسائر امور الفلاحة ، وكان يلاحظ مزروعات سيده الشداد ، ويقوم بالتفتيش على اشجاره خوفا من التكريس ويراقب المربعين كما يستأجر الفعلة ايام الزبر والعزق والتجبير والتعشيب والتنكيش وينوب عن سيده في اجورهم ، ويستلم قطعة خشبية محفورة يطلق عليها اسم (الروشيم) منقوش عليها اسم سيده او كلمة يا كريم يا حافظ او بركة . فيرشم بها اكوام الحنطة او الحبوب الاخرى (٢٩) . فاذا ما سرق أي شيء من هذه الكومة ينفرط عقدها ويختفي الرشم فيكشف ذلك ويعاقب الفلاح الذي قام بالسرقة .

انظمة الري : اتبع الفلاحون في غوطة دمشق نظاما دقيقا في توزيع مياه بردى ، فكان لكل قرية في الفوطة ايام مخصصة تحصل فيها على حصتها من المياه ، وتعرف بالعدان . ولتحافظ كل قرية على عدانها ، عينت اشخاصا لهذه الغاية ، وكان يسمى احدهم « الشاوي » (٣٠) ولهم اجرة معلومة يتقاضونها سنويا ، وكانت مهمتهم تسريب المياه بنسب معينة ومنع أي اعتداء على هذه النسبة ، وهم الذين يحددون ادوار سوق المياه من قرية لاخرى . وقد كلف شيخ البساتنة والشوياصي بتحديد البساتين وشهدا على بيعها في المحاكم (٣١) . وكان على كل نهر عدد من (الماصات) لصرف المياه الى مجار فرعية بنسب معينة تقدر بالقراريط ، لتروي بدورها البساتين من خلال الطواريق . ويقسم الطاروق الى شعاب (مفردا شعب) (٣٢) . ولقد استخدم فلاحو الفوطة الذين لا تقع اراضيهم تحت مياه الانهار ، او الذين لا تصل اليهم مياهها في فترات التحاريق من السنة ، مياه الابار لري اراضيهم ، واستعانوا على رفع مياهها بالنواعير العادية او الفارسية التي تديرها الحيوانات ، واستخدموا في تسميد اراضيهم

* يقول محمد كرد علي : حدثنا الشيوخ .. ان اهل الفوطة كانوا يلقون من العنت والارهاق الشيء الكثير . فاذا دقت الطبلية وجاءت سرية من الجند لتحصيل المال المطلوب منهم ، وربما اقسام الخمسون جنديا مع خيولهم في القرية بضعة ايام حتى يتيسر جمع مال الدولة وبذلك كره الناس امتلاك الارض فنزل ثمن الفدان الى بضع مئات من القروش ، وربما كان الحقل يباع احيانا بلوح من الصابون او اوقية من التبنك .. انظر لوتسكي ، ص ١٢٥ .

القمامة التي يشترونها من كناسي القمامة ومن بعض الخانات في دمشق . واستخدم فلاحو القلمون الاقنية القديمة في مناطقهم ، وهي عبارة عن ابار متتالية تفصل بينها مسافات محددة بحيث تسمح المسافة لمياه البئر الاولى بالتسرب الى البئر الثانية تحت الارض وهكذا ، الى ان تخرج في النهاية على شكل نبع ماء متدفق يروي الاراضي التي تقع تحت منسوبه بالراحة . وكان يشرف على هذه القنوات والابار في القلمون شخص يطلق عليه (السواط) ويتناول اجرا سنويا على ذلك (٣٣) .

الفلاحون والاضاع السياسية : ارتبط وضع الفلاحين بالظروف السياسية

لولاية دمشق . وعلى ضوء ذلك يمكن رصد مرحلتين متميزتين : تمتد اولاهما من بداية القرن الثامن عشر الى نهاية الستينات منه ، لتبدأ المرحلة الثانية ، والتي تمتد الى الاربعينات من القرن التاسع عشر .

ففي المرحلة الاولى كلف ولاية دمشق بامرة الحج (١١٤٠ هـ / ١٧٠٩ م) وتجهيز قافلته بما تحتاجه من مواد تموينية ، وكان ذلك يعتمد على ما تغله ارض الولاية . ولضمان زرع الارض كان لابد من توفير الامن للفلاح وتوفير اسباب الاستقرار له . ولقد تمكن ولاية دمشق الاقوياء ، الذين كانوا بمعظمهم من آل العظم ، والذين طالت مدة بقائهم في مناصبهم ، ان يحققوا ذلك بعض الشيء ، وان يدفعوا غارات البدو واعتداءات الجند عن الفلاحين . ويقول البديري ان أحد الولاة من هذه الاسرة ، وهو اسعد باشا العظم « أرب الكبار والصغار وعظم هيئته في البراري والقفار » (٣٤) .

وتستهل المرحلة الثانية بانتهاء فترة ولاية دمشق الاقوياء الذين اعقبهم ولاية كان للاحداث الخارجية والداخلية دورها في عجزهم عن تحقيق ما حققه السابقون للفلاحين من الامن والاستقرار ، فسادت الفوضى وانعدم الامن وزاد تعدي الاقوياء من الجند والبدو والهيئة الحاكمة على الفلاحين ، وعجز الولاة عن التصدي للحركة الوهابية التي اشتد ساعدها في الجزيرة العربية وسيطرت على الاماكن المقدسة في الحجاز ومنعت الحجاج من الدخول اليها ، فانصب جام غضب الدولة العثمانية على ولاية دمشق الذين عجزوا عن تسير قافلة الحج وحمايتها فقضت لذلك مدة بقائهم في مناصبهم ، وعمت الفوضى وزاد التعدي على الفلاحين . ففي عام ١٢١٨ هـ / ١٨٠٤ م مثلاً عندما خرج السكان واللاتية من دمشق نهبوا في طريقهم « قرى المزة والمعضمية والجديدة وعرطوز . . وهكذا جميع البلاد هلي في طريقهم من حمير وخيل واواعي وغير ذلك » (٣٥) . وفي العام التالي قام جند والي دمشق ابراهيم باشا بعد عودته من الحج بنهب القرى (٣٦) . وكان الجند يتصرفون مع الفلاحين كسادة مستبدين فيطلبون الخبز والقهوة والتبغ واللحم ويذبحون الدواجن ويرافق ذلك الاهانات والاذلال . فكان

سيفهم مسلطا فوق رقاب الفلاحين يجبرونهم على السكوت على مظالمهم (٢٧) ، وكثيرا ما اجبروا فلاحى القوطة المحيطة بدمشق للجوء الى اسوارها خوفا من اعتدائهم . فمثلا عندما جرى الصدام بين والي دمشق ووالي صيدا في عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠ - ١٨١١م « انتقلت اهل القرى والميدان الى داخل الصور خوفا من النهب والحرق » (٢٨) .

ولم يكن مصدر المتاعب والمظالم التي تعرض لها الفلاحون من عناصر الهيئة الحاكمة وزبائيتها فحسب ، بل اسهم بعض تجار دمشق بدورهم في هذه المظالم ، فكانوا يستغلون وضع الفلاح وحاجته للمال لشراء البذار والحيوانات او لدفع غائلة الجوع عن اسرته في بعض السنين . ولم يخفف نظام المالكانة التي اقامته الدولة في نهاية القرن السابع عشر الاعباء التي ارهقت الفلاحين ، لان هذا النظام لم يبدل طبيعة العلاقات الزراعية القائمة على الاستغلال ، واجبر الفلاحون من جهة اخرى على دفع اموال الميري على الاشهر القمرية في حين تنضج محاصيلهم حسب الاشهر الشمسية ، الامر الذي دفعهم للاستدانة من تجار دمشق بفائدة تراوح بين ١٠ و ٨٠٪ . وكان ابرز تجار دمشق الذين سلفوا الاموال للفلاحين بالفائدة خليل اغا بن عبد الرزاق المسودن ، الذي قام في ١٢٠٣ هـ بتسليف اهالي قرية سكا ٩٦٨٦ قرشا فضة صحيحة معاملة شامية ، وجاء تفصيل ذلك في سجل المحكمة الكبرى بدمشق على الشكل التالي : ٨٣٣٠ قرشا دين شرعي ، ١٦٦٦ قرشا ثمن بن حجازي وتم ذلك في المحكمة المذكورة ، وشهد شاهدان على ذلك (٢٩) . وفي الحقيقة لم يكن الفلاحون بحاجة لمثل هذه الكمية من البن التي يدعي شراءهم لها ، بل كان ذلك حتى لا تذكر الفائدة امام القاضي او تثبت في سجلات المحكمة لانها محرمة ، مما دفع المربين لاتباع مثل هذه الحيل للحصول على الفائدة . وقد لعبت السنون العجاف دورها في اجبار الفلاح على الاستدانة بالفائدة ، فكانت تتلقفه ايادي المربين وبعض افراد الهيئة الحاكمة الثرية ليسلفوه على مواسمه فلا يبقى له « بعد عذابه في الفلاحة والزراعة والحصاد والدراس وغير ذلك من المشاق العظيمة ودفع الضرائب للدولة من غلاله سوى النذر اليسير . وحتى الاوزان لم تسلم من تلاعب التاجر عندما يستلم الحبوب منه فتصبح عشرة الفلاح تسعة ، واذا ما اشترى الفلاح الغلال من التاجر تصبح احدى عشر ، فيرجع الفلاح المسكين صفر اليدين بعد اتعابه طول السنة وتعاد الكرة مرة اخرى وهكذا » (٤٠) . ويذكر الرحالة فولني الذي زار بلاد الشام في مطلع القرن التاسع عشر ان المربين كانوا يفرضون على الفلاحين نسبة من الفوائد تتراوح ما بين ١٢ - ١٣٪ . فاصبحت حالة الفلاح « بائسة واصبح مأكله الذرة والشعير مع البصل والعدس .. واذا ما توفر له الزيت والشحم فيعتبر ذلك من الماكل الشهية » (٤١) . أما ضريبة الاعشار فكانت اشد الضرائب وطأة على الفلاح لما اضيف اليها من الزوائد للسماسرة والملتزمين وارباب النفوذ . وكانت الاعشار تجبى سواء اثمرت ارضه أم لم تثمر ، بالاضافة الى

دفعه ضريبة الخراج التي بقيت على الفلاحين المسلمين الى ان الفيت في ٧ ايار ١٨٥٥ م (٤٢) .

ولقد استطاع ضامنو الاعشار من الدولة ان يجمعوا من الفلاحين نصف حاصلاتهم (٤٣) . اما سيارفة اليهود فقد لعبوا دورا امر وادهى في ظلم الفلاحين ، اذ استطاعوا ان يملكو حتى نهاية منتصف القرن التاسع عشر جزءا كبيرا من اراضي القوطة والربوة والمزة (٤٤) باستخدامهم طرقا ملتوية للحصول على الاموال . فمثلا عندما كانوا يكلفون بتمويل قافلة الحج وجنود حراستها ، كانوا ينصبون حبالهم لابتزاز اموال الفلاحين فيقومون بتخفيض سعر النقد قبل موعد خروج قافلة الحج وكان امر ذلك بيدهم بطبيعة عملهم ، ثم يسلفون جنود حراسة قافلة الحج على شكل سندات تؤخذ منهم على حساب الضرائب التي ستجمع من الفلاحين من اموال الميري بعد نضج محاصيلهم . ولحاجة الجنود الماسة الى المال يقوم سماسرة اليهود الذين كانوا يترصدونهم خارج السرايا فيشترون منهم هذه السندات مع اخذهم عمولة على ذلك ، على ان يحصل هؤلاء السماسرة على اموال السندات المشتراة فيما بعد من الفلاحين . ويقوم الصيارفة اليهود بالتواطؤ مع ابناء دينهم السماسرة برفع سعر النقد ، قبل جمع اموال الميري من الفلاحين ، فيضطر الفلاحون عند تسديد ما عليهم من اموال الميري للدولة للدفع بالسعر المرتفع ، ويجني اليهود بذلك الارباح الطائلة من هذه العمليات . ولا غرابة اذا ما اصبح بعض اليهود اغنى سكان دمشق (٤٥) ، واضحى الفلاحون اشقى فئات الهيئة المحكومة وارتضوا الاستعباد على ان يكونوا احرارا مالكين للارض وذلك تخلصا من الاعباء والضرائب الثقيلة التي لا تتحملها نفس بشرية (٤٦) ، فهجر العديد من الفلاحين قراهم حتى اصبح تدهور الانتاج الزراعي مشكلة خطيرة مما دفع بالسلطات العثمانية في استانبول لاصدار اوامرها الى والي دمشق في سنة ١٢٤٤ هـ / للاهتمام بالارض والفلاحين وعدم السماح لهم بالتسكع بالشوارع (٤٧) .

امام الظروف الخارجية المستجدة والضاغطة على الاوضاع في الدولة العثمانية، حاول بعض السلاطين (سليم الثالث ومحمود الثاني) اجراء بعض الاصلاحات بما يكفل للدولة الصمود في وجه المطامع الاوربية ، خاصة بعدما برز للعيان مدى ماسيكون للثورة الصناعية في اوربا من اثار على الاوضاع داخل الدولة العثمانية ، وبخاصة على الحرفيين فيها . فقام السلطان محمود الثاني بالفاء اوجاق الانكشارية في ١٨٢٦ م ، والتي مع السباهية ايضا نظام التيمار في ١٨٣١ م ، واعتب ذلك ترتيبات اقتصادية وثقافية تكفل قيام نظام جديد في المجال العسكري يقوى على الصمود في وجه المطامع الاوربية وينهي مفاسد الجند التي استشرت وانعكست سلبا على الاوضاع الداخلية . الا ان هذه الاجراءات لم تحسن اوضاع الفلاحين في بلاد الشام ، حيث قام الحرفيون

القادرون ماليا وبعض التجار ورجال الدين وغيرهم بالحصول على المالكات من الدولة العثمانية في غوطة دمشق وحوران والبقاع (٤٨) والمرج والقلمون وغيرها . وجل ما طرا على حال الفلاحين من تغيير ، نتيجة لذلك ، ان بدلوا اسيدا جدد باسياد قداماء .

الفلاحون في ظل الحكم المصري :

عندما احتل المصريون بلاد الشام في ١٨٣١ م ، كانت اوضاع الفلاحين قد وصلت الى حالة مزرية ، فاحتظت المدن باعداد كبيرة من هجروا القرى طلبا للرزق في دمشق وغيرها من المدن الشامية ، الامر الذي ادى بدوره الى حصول خلل كبير في توزيع السكان واليد العاملة بين الريف والمدينة . واصبحت مدن بلاد الشام تختنق بسكانها ولا تقوى على توفير فرص العمل لهم (٤٩) . واصبح الوافدون الجدد اليها يزيدون ازمتها ضغنا على ابالة ، وبالمقابل تراجع الانتاج الزراعي في الريف بشكل مريع واصبح شبح المجاعة يخيم على سكان بلاد الشام في الريف والمدينة . وكان ذلك من اهم المعضلات التي جابهت الحكم المصري ، لذلك سمى المصريون لاعادة التوازن بين سكان المدن والريف (٥٠) لضمان تموين قواتهم من جهة ولتوفير الدخل المالي لخزينتهم ، فشجعوا الفلاحين على العودة الى القرى المهجورة والاستقرار فيها وزراعتها ، واتخذوا اجراءات عديدة لتحقيق ذلك ، فضيّقوا على الاقطاعيين وخففوا من هيبتهم وسلطتهم وبسطوا الامن على الريف والمدن ، مما وفر الجو المناسب للفلاحين للاستقرار ، فعاد معظمهم الى قراهم التي هجروها في السابق (٥١) ، ووزعت عليهم « الاراضي البور وقام الحكم المصري باعطاء الفلاحين الدارهم من اجل زراعتها وادى ذلك الى كثرة الخيرات في بلاد سورية مع كل ذلك ما كان يكلف البلاد شيء ابدا وكانت ذخاير دائما متواصلة من مصر ، من بكسات وشعير وحنطة وعدس وفول وذرة وسمن وارز وغيرو ثم اوعد بتشغيل كامل اراضي البور وعمارة كامل ضيع الخربانة» (٥٢) . وقام المصريون بتجفيف المستنقعات فتوسعت المساحات المزروعة ، ولم يكتفوا بذلك بل قدموا للفلاحين التقاوى والبذار « حتى لا يصير ولا يبقى غدر للفلاحين في امر الزراعة وفي الفلاح بما عليه من اموال الميري واذا لم يستطع فلاحو قرية ما او اكثر من دفع اموال الميري كان يعرض شأنها على المجلس ويدعى للمذاكرة» (٥٣) .

وقام الحكم المصري بنزع سلاح البدو وتشجيعهم على الاستقرار ، وترك حياة الترحال وزراعة الارض ، فاعفى من اقام منهم في الارض من الضرائب . كما التفت الحكم المصري الى ناحية هامة في الانتاج الزراعي وهي عدم اتقال كاهل الفلاحين الذين استقروا مجددا في الارض بالضرائب فاجل دفعهم للضرائب من سنة الى اخرى ، كما

حصل لفلاحي « قرية تلعران في ولاية حلب فكانت القرى المسجلة بدفتر الشواهي بثلاثة ارباع شاهية وحيث انها عمار جديد وعمار الجديد يلزم له مساعدة لاجل ترغيب الفلاحين بالعمار فينبغي ان تتقيد القرية المرموقة بنصف شاهية يكون ترتيب المال عليها من ابتداء سنة ١٢٥٢ هـ «(٥٤) واستخدم الحكم المصري قواته ، وحتى الضباط منها في زرع الارض .

واتاح الحكم المصري للفلاحين ان يتقدموا بشكواهم الى الحكمدار فيما اذا وقع اي ظلم عليهم في مجال تقدير الفدن في القرى والضرائب على الاشجار المثمرة(٥٥). وكانت شكوى الفلاحين تلقى اذانا صاغية من قبل ذلك الحكم . وتساهل المصريون في جمع اموال الميري بحسب رغبة الفلاح الذي كان يفضل دفعها نقدا ، مما خفف عنه مسؤولية تموين الجيش (الشونة) قدر الامكان(٥٦) . ووضع المصريون متسلمين على الانصاجق يرتبطون مباشرة بالسلطة المصرية في دمشق ويخضع لهم شيوخ القرى المجاورة . وتحت رئاسة كل متسلم ، شكلت السلطة المصرية مجلسا استشاريا او (شورى) من الملاكين والتجار والرؤساء الروحيين ، وعهدت الى هذه المجالس بوظيفة المحاكم الدينية(٥٧) ، وعينت موظفا خاصا لتحصيل اموال الميري من الفلاحين وهو (الناظر) او (اغاسي) ، وحددوا لناظر القرايا المبلغ الواجب اخذه من الفلاحين دون ان يظلمهم وكان ثمة دفاتر لشونة الجيش ، فاذا ما اضطرت السلطة لاختذ الشونة ، قامت بتوزيعها بالعدل على قرى الصنجق(٥٨) وعينوا ناظر نظار في الصنجق وقسام اموال الميري الذي كان يقوم بجمعها من الفلاحين . وكان ذلك بمثابة تحول كبير في حياة الفلاحين انذاك ، اذا ما قيس بعهود الظلام التي عاشها الفلاح في الفترة السابقة للحكم المصري . الا انه ، مع ذلك ، بقي الفلاحون يشكون من المظالم ، وكان على رأسها ابتزاز اموالهم من قبل الجند وبعض عناصر الهيئة الحاكمة واجبارهم احيانا على تأمين مبيتهم وطعامهم وتأمين عقيق خيولهم والحراية .

وكان التجنيد عقبة في وجه الانتاج الزراعي ، مما دفع بابناء الفلاحين الشبان للفرار والاختفاء فافتقرت الارض لليد العاملة ، وطلب مشايخ القرى من السلطات المصرية ارسال الجنود من (القشلة) الى القرى لجني المحصول ليتمكن المشايخ من دفع اموال الميري المترتبة على قراهم(٥٩) . ومع ذلك بقيت شعاب الجبال والمناطق النائية بعيدة عن متناول السلطات المصرية . وتغير حال الهجرة فانعكس اتجاهها من المدينة الى الريف ، وربما اسهم في ذلك الفرار من الجندية . وبشكل عام اصبح حال الفلاحين والزراعة افضل منه في الفترة السابقة للحكم المصري ، فزادت المساحات المزروعة وعدد القرى المسكونة(٦٠) .

الا ان الحكم المصري لم يقض على اسلوب الانتاج الاقطاعي وسيطرة الاقطاعيين على الفلاحين ، وان كان قد عمل على تحديد سلطاتهم السياسية ، مما ادخله في صراع معهم ، كما حصل في مناطق حوران واللاذقية ولبنان . ودفع الفلاحون ثمن هذا الصراع . ومن جهة اخرى ، ونتيجة لسياسة الحكم المصري في تصدير المنتجات الزراعية ، زادت المساحات المزروعة من الزيتون والقطن والحريز على حساب الزراعات الاخرى ، فاضطر المزارعون الصغار لزراعة صنف واحد ، واثّر ذلك على زراعة ما يفهمهم ويسد حاجتهم من المزروعات الاخرى التي كانت سائدة قبل دخول المصريين ، فعجزوا عن تأمين كفايتهم الذاتية واضطروا لشراء السلع الاوربية والتعامل بالنقد بدلا من المقايضة ، واثّر ذلك على مستواهم المعاشي (٦١) . وحاول المصريون تخفيف وطأة التغيرات الاقتصادية على الفلاحين ، فقام متسلمو الصناجق بالتخفيف من وطأة الجند المصريين على الفلاحين ، بأن خصصوا (قوناقات) في القرية لنزول الجند فيها عند الحاجة ، وصرفوا لهم انعليق والجراية من مرتبات استحقاق الميري على القرية ، وكلفوا ناظر الشونة بتسجيل ذلك في سجلات خاصة ، واذا ما حصل اي اعتداء من الجند على الفلاحين كان يوقع بهم « جزاء لايق » (٦٢) . وعلى الرغم من التغيرات التي أجراها الحكم المصري والتي انعكست في بعض جوانبها ايجابيا على أوضاع الفلاحين ، الا انها من جهة اخرى كان لها تأثيرها السلبي عليهم فانعطف بذلك موقفهم وبشكل حاد ضد السلطة المصرية ، وكان من أهمها تسخير الفلاحين في اعمال التحصينات التي اقتضتها الاجراءات الدفاعية عن بلاد الشام وزيادة الغرامة عليهم للايغاء بتلك الحاجيات ، وتجنيد الفلاحين في صفوف القوات المسلحة المصرية ، الامر الذي لم يعتادوه من قبل ، مما دفع الاقطاعيين المحليين لاستغلال ذلك ضد السلطات المصرية فقادوا الفلاحين في انتفاضات مسلحة كان ابرزها ما حصل في فلسطين ١٨٣٤ وفي حوران والجبل الشرقي ١٨٣٧ م . ناهيك عن ربط الاقتصاد الشامي بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الاوربي ، وما نتج عن ذلك من اضرار بالغة بمصالح الفلاحين ، وادى بدوره الى زيادة ديونهم وبالتالي الى اضطرارهم لبيع اراضيهم بابخص الاثمان ، فانقلت ملكية اراضي قرى عديدة في الفوطة والمرج من الفلاحين الى اسر دمشقية غنية ، كقرية زبددين وبالا والحديثة والمحمدية والافتريس ، وتحول ملاكها السابقون الى متسكعين في شوارع دمشق .. وقامت تلك الاسر الدمشقية الغنية (المالكة الجديدة لتلك الاراضي) باستخدام وسائل عديدة لمنع الدولة العثمانية من مصادرة تلك الاراضي ، فحولتها الى اراض وقفية ، وقامت باخراجها من ملكية الوقف الى مالكيها الخاص باستخدام اساليب ملتوية (كالتحكير والاحترام والامارتين والمرصد) .

وبخروج المصريين من بلاد الشام واستعادة الدولة العثمانية لسيطرتها قام

السلطان عبد المجيد باصدار فرمانات سلطانية لاعادة الاراضي التي سيطر عليها المصريون الى ملاكها الاصليين ، الا ان ذلك لم يحسن من اوضاع الفلاحين بل زادت سوءا ، وتطالعنا سجلات محاكم دمشق بما آل اليه حال فلاحي غوطة دمشق : جاء في احداث ١٢٥٩هـ / ١٨٤٤م ، ان اهالي قرية الشفونية قد اثقلوا بالديون ، ومما جاء في طلبهم نتيجة لذلك الى قضاة دمشق ، تقسيط ما عليهم من الاموال والديون للدولة لعجزهم عن تسديدها دفعة واحدة (٦٢) .

الاسرة الفلاحية :

ازاء الظلم والقهر اللذين مارستهما السلطة العثمانية من خلال ادواتها المتعددة ضد طبقة الفلاحين ، ازداد تكاتف الاسرة الفلاحية الصغيرة من خلال تنظيمات اكبر ، كانت مبنية على اسس اسرية او عشائرية او قبلية . شملت قرية او قرى عديدة .

لهذا كان من المنطق ان يسود تنظيم الاسرة الواسعة على حساب التنظيمات الاجتماعية الادنى ، « وسعت بعض الاسر لاكثر نسلها ، فلجأت الى استيلاء الزوجات بشكل مبكر ، ومجدت الخصوبة لديهن ، وزوجت افراد الاسرة في سن مبكرة ، وطلقت العاقرات » (٦٤) من الزوجات او اهملتهن ومجدت الذكورة لان الذكر عامل ومقاتل وحافظ للنسل ، ولا يحتمل جلبه للعار كالانثى ، ولا يحتاج للحماية مثلها .

وفي مجال ملكية الارض والعمل عليها قامت الدولة العثمانية بسن القوانين لتنظيم انتقال حق التصرف بالارض وحصره ضمن نطاق الاسرة الواحدة لتضمن بذلك دفع ما يترتب عليها من الاموال والضرائب . فبقيت الارض مشاعة في الاسرة . وسعت الدولة لتخفيف التأثيرات السلبية على الزراعة الناتجة عن هجرة الفلاحين للارض والقرية فوقفت في وجه هجرتهم ، واعطت حق التصرف في الارض الواسعة لاهل القرية ، وكان عليهم دفع الضريبة عنها مهما تناقص عددهم . وادت هذه السياسة الى ترسيخ الاسرة الفلاحية الواسعة .

ومن جهة اخرى خففت الروابط العائلية التي تربط افراد الاسرة الفلاحية من تأثير قوة القهر والظلم التي فرضت على الفلاحين من اصحاب الارض ورجال السلطة ، فعاش الفرد ضمن مجتمع يقنعه بان النظام السائد هو افضل النظم رغم القيود التي كانت تفله (٦٥) .

وعرفت الاسرة الفلاحية تماسكا صلبا في داخلها مكنها من الصمود لاقسى

الظروف التي تعرضت لها نتيجة لتكاتف افرادها وتوزيعها لقوة الضغط ، مما ساعدها على الاستمرار والامتداد والتفرع ، وشهد افرادها من ازر بعضهم بعضا في السراء والضراء ، وزاد في تماسكها توجه افرادها في زواجهم الى داخلها (٦٦) ، فكلما بردت حرارة القربى بعث فيهم زواج جديد دفئا جديدا . ولقد قسمت قرى الفلاحين الى حارات سميت الواحدة منها باسم احدى الجهات الاربع او احدى الاشجار المعمرة او احد الينابيع او المزارات ، او احدى الاسر ، ووجد في القرية احيانا نجار وحداد وصانع فخار وبيطار وبناء ومجبر وكحال ، و احيانا ذبابة ، وكلهم يقدمون خدماتهم لاسر القرية ، كما كان فيها بائعون وحراس ومسجد او كنيسة او كلاهما . ورغم سعي السلطات المصرية لتمير القرى واعادة الفلاحين الى المهجور منها ، وتشجيعهم على الاستقرار فيها وتوطين البدو ، الا ان الاسر الفلاحية المسلمة تعرضت لهزات كبيرة فاقت معظم الهزات التي تعرضت لها في الفترة السابقة ، وبرز ذلك في فرض المصريين لنظام التجنيد الاجباري ، وما ترتب عليه من سحب الشباب من قراهم الى مصر لاعدادهم وتدريبهم على فنون القتال . ولم يكن الفلاحون ، و ابناء بلاد الشام بشكل عام ، قد اعتادوا على ذلك من قبل ، وشعرت الاسر بان التجنيد سيفقدها ابناءها . وللتخلص من ذلك لجأت الى تشويه اعضاء ابنائها لتخليصهم من السوق الى الجندية ، فسملت احدى عيني الشاب او قطعت احدى اصابعه او كسرت رجله ، فيصبح الشاب بذلك « سقطات غير نافعين للمصرية واكثرهم يهربوا يتخبوا بالحروش ودغلات الاشجار » واذا ما القي القبض على الفارين يربطون مع بعضهم ويرسلون الى المدينة « مقيدين بالجنازير الى حين ارسالهم الى مصر » فمات الكثيرون من الشباب وفر الابهاء « حتى لا يقرأوا على ابنائهم » اما في المدن فكانت الاسر تخبى ابناءها تحت الارض سنين طويلة « من غير اظهارهم على وجه الارض وصار الكبار تخبى اولادها في بيوت القناصل ومنهم من يسفر اولاده على خارج ايلة الحكم المصري مثل قبرص وكريد و اضاليا وبر الترك واسلامبول وازمير وغيرها لاسيما عند العرب للجول ، واستمر ذلك زمان طويل حيث ما هومرة واحدة بل خمس مرات حيث عريت البلاد من الشباب فكلما صار عنده مبلغ من الشباب المملوكين يرسلهم الى مصر ويحبب عسكر مصري بدلهم الى سورية » (٦٧) . ولم تقو الاسر الريفية على اعفاء ابناءها من التجنيد الاجباري كما فعلت بعض الاسر الغنية التي استخدمت الرشوة في تحقيق ذلك ، وانعكس هذا الوضع بشكل سلبي على الاسرة الريفية وانتاجها .

وعلى الرغم من ان الروابط العشائرية قد وفرت الامن والتعاون بين الفلاحين ، الا انها من جهة اخرى جرت الولايات عليهم في وقت غابت عنهم حماية سلطة القانون . فساد الاقوياء وذر قرن الخلافات العائلية والعشائرية والتي لم تكن بعيدة عن تأجيج نارها ، بين الفينة والاخرى ، عناصر الدولة العثمانية ، وذلك لاضعاف الطرفين

المتخاصمين وضمان احكام قبضتها الواهنة عليهما وابتزاز اموالهما . ويقول صاحب المقترَب في حوادث الحضر والعرب : « كان ديدبان الحكام وكبار البلد القاء البغض وعدم الرفق والمحبة بين الفلاحين . ولولا وجود البغض بينهم لما كان احد قدر شرب ماء من عندهم » (٦٨) .

لقد جرت الصدامات على الفلاحين الولايات والكوارث فازهقت الارواح وهدمت البيوت ونهبت المواشي والارزاق وقطعت الاشجار وحرقت البيادر وردمت ابار المياه، وهجر العديد منهم قراهم ، ولم تقتصر الصدامات على فئتين تنازعتا في القرية الواحدة بل حدثت احيانا بين قرية واخرى، او بين عدة قرى في المقاطعة الواحدة . هذا ناهيك عن اعتداء البدو على فلاحي قرى منطقة المرج من دمشق او القرى التي كانت تقع على حوافي البادية ، ففرضوا الخوات على سكانها ورعوا كل اخضر ، خاصة في السنين المعجاف . وزاد الطين بلة ضعف السلطة العثمانية وعجزها عن دفع اذية البدو مما دفع بالفلاحين لهجر قراهم . ويقول الرحالة بوركهارت : « قليلا ما نرى الفلاحين الذين ولدوا في قرية من حوران ، يموتون فيها لكثرة ترحالهم كالبدو تقريبا فلا يستقرون في قرية حتى يمارس عليهم نوع من الاضطهاد والعسف فيدفعهم ذلك للهجرة الى قرية اخرى وكثيرا ما لعب اضطهاد شيخ القرية دورا في هذه الهجرة ، وادى ذلك بدوره الى بروز ظاهرة عدم تشجير الاراضي الزراعية في حوران ، وغياب الارض المزروعة بالخضروات حيث يقول الفلاحون : نحن لا نزرع هذه الارض من اجل الغرباء» (٦٩) اي انهم لن يقطعوا ثمار ما زرعوا لاضطرارهم للهجرة بسبب تلك المظالم او الخلافات .

انزل الفلاحون محاصيلهم الى المدينة وبدت علاقاتهم بها علاقة اقتصادية ذات منفعة متبادلة وتجري بالتقيد المتداول (٧٠) ، في حين كانت علاقاتهم مع بعضهم البعض تقوم على التقيد او على اساس المقايضة . ورغم المنفعة المتبادلة بين ابناء الريف والمدينة، فقد ساد البرود علاقة الفلاحين بالمدينة ، ولم يكن الفلاح ليحظى بالاحترام من ابنائها بل كان محط سخريتهم (٧١) . ومع ذلك فان فلاحي القوطة شاركوا بعض فئات مدينة دمشق في الصراعات السياسية ، وانتصروا لهم بتأثير روابط العصبية الجاهلية . فمثلا اهل الحقل انتصروا لاهل العمارة في صراعهم مع اهل الميدان ، كما اعتمد ابناء دمشق على الفلاحين عندما ناروا على محمد سليم باشا بسبب ضريبة الصليان في عام ١٨٣١ م ، حيث « نبهوا على اهل الضيع بان الذي ماعنده بارود يشتري والذي ماعنده سلاح يشتري وحينئذ جميع الناس صاروا يشتروا بواريد والسلاح صار عند جميع الناس » (٧٢) .

تموين الاسرة وغذاؤها :

ومن حيث التموين فقد اكتفت الاسرة ذاتيا وامنت لنفسها معظم احتياجاتها ،

نظرا لكثرة عدد افرادها ، فزودت نفسها باللحم والبيض والحليب والالبان ومشتقاتها، واهتمت بتربية المواشي والطيور الداجنة . ويذكر الصايغ ان الفلاحين كانوا يؤمنون لانفسهم « جميع الفحم والخطب والدجاج والبيض والزبدة واللبن والحليب والعنب والتين واكثر الفواكي من عندهم كذلك جميع الذي يفيض عنهم من حبوب بعد مونتهم يبيعونه الى اهل البلد والمدينة ، من كامل اجناس الحبوب حتى البصل والتوم وجميع الماكولات والعسل والشمع وكثير اشيا » (٧٢) . وزرعت الاسرة المحصولات التي تحتاجها في غذائها اليومي ، كالفحم والشعير لتأمين الدقيق ، وصنعت من القمح البرغل الذي نادرا ما خلت منه وجباتها . وزرعت العدس وصنعت منه الحساء او اضافته الى البرغل (مجدرة) (٧٤) . وزرعت الحمص والذرة البيضاء التي كانت اساسية في غذائها .

وسعت الاسرة لتأمين حاجة ماشيتها في فصل الشتاء من التبن والعلف، فزرعت بعض انواع من البقول ، وفي الفوطة زرعت الفصة والبرسيم لهذه الغاية ، والفول لتأكله اخضر ويابس والخروع لاستخراج زيتة اللازم للانارة ليلا ، واستخدمت في بعض الاحيان زيت الزيتون او الشحوم وحتى زيت بذر المشمش للانارة . بالاضافة الى ذلك قام الفلاحون بتربية الحيوانات المختلفة للاستفادة منها ، كالجمال والخيول والحمير للركوب والنقل والحراثة ، والحمام والدجاج والاوز والبط للاستفادة من لحومها وريشها وبيضها . وملكوا الثيران للحراثة والجري ، واستخدموها في جر عربات النقل والتحميل ، لانها اصلح الحيوانات في جر العربات على الطرقات والاراضي انثذ (٧٥) . وقاموا بتربية الابقار التي اختلفت انواعها ما بين الفوطة وهوران والجولان وجبال القلمون ، وعهدوا برعيها الى رعاة من القرية ، او ربيت في بساتين الفوطة . اما الاغنام والماعز، فعهدوا بتربيتها الى رعاة او الى البدو او بعض الاكراد الذين اتقنوا هذه الحرفة وكان ذلك مقابل اجرة عينية كالحبوب ، او جزء من انتاجها (حليب - خراف - صوف) .

وقامت النساء بدعم الوجبات الغذائية للأسرة بالسمي في الحقول والبراري لقطف الاعشاب التي كانت تؤكل نيئة او مطبوخة ، لوحدها او مع الخبز والبرغل ، فشكلت جانبا من غذاء الاسرة ، اضافة الى ما انتجته الاسرة من الفواكه والثمار ، كالزيتون والعنب والتين والرمال والمشمش والاجاص والجنرك وغيرها (٧٦) . واختلف ذلك من مقاطعة الى اخرى . وكان فلاحو الفوطة اكثر غنى بالفواكه من فلاحو المقاطعات الاخرى نظرا لخصب تربة الفوطة وري بساتينها المستديم ، واعتدال مناخها . وحصل الفلاحون على ملح الطعام من جبرود (ما بين دمشق والقريتين) ومن الملاحات المحلية

الشامية (جبول وتدمر) ، وحصل فلاحو حوران على ملحهم من عكا . واستخدم الفلاحون الملح في صنع الطعام والخبز وفي حفظ الجلود .

وقام فلاحو الفوطة بتأمين حاجتهم من زيت الزيتون مما زرعه في اراضيهم . اما فلاحو حوران فاستوردوه من عجلون . وزرع الفلاحون البطيخ والمقاتي في حوران والمناطق المحيطة بدمشق (٧٧) ، وحصلوا على البلح من متاجر دمشق ومن القوافل التجارية التي عبرت مناطقهم ومن البدو الرحل الذين اندفعوا في فصول معينة من السنة باتجاه قراهم . ومن البائعين الجوالين في القرى .

اما السكر والقهوة والرز فكانت من الكماليات ، فاستوردت القهوة من اليمن عن طريق القوافل التجارية حتى القرن الثامن عشر ، وبعد ذلك بدأت الدول الاوربية (فرنسا انكلترا) تصدرها الى بلاد الشام . واستورد الرز من مصر وكان غالي الثمن*، بحيث كان ثمن الكيلو غرام الواحد يعادل ثمن ١٠ كيلو غرام من القمح ، وكان يقدم للضيوف وللفلاحين في مضافات الشيوخ خاصة ، ولا تأكله سوى الاسر الغنية لارتفاع اسعاره . ولما كان السكر معتبرا من اعظم المصادر الغذائية في توفير الطاقة للجسم ، فقد ظل تناوله حتى القرن السادس عشر في اوربا مقرونا بالترف ، واستمرت هذه النظرة اليه في بلاد الشام بعد ذلك بثلاثة قرون وظل معتبرا من الاصناف الغذائية الكمالية حتى النصف الاول من القرن العشرين . وعلى الرغم من ان بلاد الشام كانت مصدر زراعته ونقل عنها الى اوربا خلال الحروب الصليبية ، الا ان زراعته في بلاد الشام زالت ولم تعد للظهور الا في اواخر القرن التاسع عشر ، واعتمد اهلهما في استهلاكه على ما تصدره بريطانيا وفرنسا وعلى ما استوردوه من مصر . واستخدم سكان ريف دمشق وفقراؤها بديلا عنه الدبس او رب العنب والخرنوب والعسل ، وكانت الاسر تبتاعه من اسواق دمشق او من الباعة المتجولين في الريف .

وكان احتساء القهوة محدودا حتى القرن التاسع عشر بالنسبة للعامة في المدينة والريف ، واقتصر على تقديم المر منها في المضافات ، وبقي احتساؤها في دمشق بشكل سري نظرا لتشدد بعض العلماء والسلطات العثمانية في منعها ، ودام الحال كذلك الى ان اصدرت هذه السلطات بلاغا باباحة شربها علنا (٧٨) ، فأصبح الناس يشربونها في متنزعاتهم ومجالسهم ، وأصبح لشربها تقاليد اجتماعية معتبرة (٧٩) .

ولقد اتصف غذاء الاسرة الريفية بالرتابة وقلة التغيير في نوع المآكل . فكان اساس

* بيع اردب الازلي في ١٨٤٠ في اللاذقية بمائتين وخمسين قرشا . انظر : الصايغ ، المصدر السابق ، ص ٨٨ . والاردب ثلاث قفلات مصرية .

وجبات الفلاح الحبوب التي صنع من دقيقها الخبز (قمح - ذرة بيضاء - شعير - حمص - جلبان) وكانت تطحن في طواحين تدار بقوة الماء . وتولت المرأة عجن الدقيق وخبزه على الصاج او التنور ، ليؤكل مع البرغل او مع بعض الخضار والاعشاب المطبوخة . وطبخ البرغل وحده او مضافا اليه الحمص والعدس او الخضار او بعض الاعشاب البرية . وصنع الفلاحون الفريكة (خاصة في حوران) نظرا لكثرة انتاجهم من القمح، كما صنعوا الحساء من العدس المجروش او الكشك . وزودوا البرغل أو الحساء بالزيت والسمن او الزبدة ومقلي البصل احيانا . كما اعتمدت الاسرة الفلاحية في غذائها على الالبان بعد تولد المواشي . فصنعت من الحليب السمن والزبدة والجبن وازافت الرائب منه الى مطبوخ اندرة او البرغل ، وصنعت منه الكشك ليؤكل في فصل الشتاء خاصة . وتمونت بالدبس والزيت والتين المجفف ، وبالمقدمات والجبن والزيتون والمخللات والمكاديس وغيرها .

اما اللحوم فلا يرد ذكرها في وجبات الاسرة الريفية آنثذ الا في المناسبات ، كالاعياد ، وبعض الافراح وايفاء النذور ، فيتقاسم الاهل لحم الذبيحة ، ولهذا الغرض قامت بعض الاسر الفلاحية (في جبل لبنان والقلمون وغيرهما) بتربية بعض الخواريق وتسمينها لتذبح في تشرين وتحفظ على شكل (قاورما) وكان يفرز اللحم الاحمر ثم الدهن والشحم ويقلى ويوضع بعد ذلك في (مسامن) لتؤكل (مسمنة) بعد اخرى، عوضا عن اللحم الطازج الغالي الثمن والنادر الوجود في القرية آنذاك (٨٠) .

وقامت المرأة بدور رئيس في تموين الاسرة ، فهي التي كانت تشرف على تربية الدواجن وجمع بيضها وتحلب المواشي وتروب الحليب وتستخرج السمن والقريشة وتصنع الكشك وتنسج الصوف والقطن ، وتدبغ الجلود في بعض الاحيان ، وتنسج البسط والخيام .

وقايضت الاسرة بمنتجاتها للحصول على ما تحتاجه من البائعين ، وفي الاسواق الاسبوعية التي كانت تعقد في القرية او الخانات القريبة والباارات ، ودفعت ما يترتب عليها من الضرائب في بعض الاحيان عينا من منتجاتها (٨١) .

ولقد اجمع الرحالة الذين زاروا حوران على ان سكانها كانوا يعيشون حياة شظف وكانوا قانعين في شؤون ماكلهم ومشربهم . وحتى الاغنياء منهم كانوا يعيشون حياة فقرائهم ، ولا يتجلى ثراؤهم الا في اكرام ضيوفهم . ويقول بوركهارت لقد اقتصرت الاسر الفلاحية الحورانية في غذائها على وجبتين من الطعام في اليوم وكان خبزها من دقيق الشعير بدلا من القمح ، كما اقتصرت في تناولها اللحم على مرتين في العام (٨٢) .

اما فيما يتعلق بتأمين مياه الشرب فقد اختلف الوضع من قرية الى اخرى، وبحسب وفرة المياه ومصدرها صيفا وشتاء (كالانهار او الينابيع والابار وبرك مياه الامطار وغيرها) . ولقد اوكلت مهمة جلب المياه من مصادرها الى النساء، واستعملن في جلبه الاواني الفخارية وغيرها ، وكان الزير ابرز الاواني الفخارية التي استخدمت في حفظه ، وهو عبارة عن اناء كبير يوضع في ساحة الدار في مكان مخصص ويملا بالماء ويفرف منه بقصعات عند الحاجة (٨٢) كما في قرى حوران والقلمون . وكانت مهمة الزير تبريد الماء عن طريق الارشاح والبحر ، ويرسب العوالق به . وكان فلاحو حوران يستوردون اوانيههم الفخارية من راشيا (٨٤) ، الواقعة في سفوح جبل الشيخ الشمالية الغربية .

ازياء ابناء ريف دمشق (٨٥) :

حافظ الريفيون على ازيائهم الموروثة أكثر مما فعل ابناء مدينة دمشق ، ربما يعود ذلك لعزلتهم النسبية عن المؤثرات الوافدة ، وقد لعبت عوامل عديدة دورها في رسم تلك الازياء وفي مقدمتها الظروف الطبيعية والمناخية والتاريخية المتعددة ، والنظرة للحياة والحس الجمالي ، والمعتقدات الدينية ، فلا غرابة اذا ما صمدت تلك الازياء في وجه طفيان المؤثرات الغربية فبقيت حتى القرن العشرين ، وما زلنا نراها في بعض قرى الشام . وقد تعددت تلك الازياء وقصرت المصادر عن ذكر تفصيلاتها ، ولهذا سنقتصر على اهمها لدى الجنسين .

زي الرجال في الريف : تألف لباس الجزع للرجال من القميص والصدريّة والميتان والقطشية . ولا تختلف هذه الثياب في خطوطها العامة عما كان يلبسه المعاصرون من ابناء مدينة دمشق (٨٦) . وكانت السراويل لباس الوسط الى الكاقلين . وصنعت تلك الثياب من الجوخ او القطن . اما الجوخ فكان بلون غامق او اسود او ازرق او بني او (بيچ) او ابيض (٨٧) .

وهناك الشال او الزنار الذي كان يلبسه اهل القلمون . والتسمية فارسية الاصل . وهو من قماش الموصلين أو الصوف ، وكان يبطى بشكل مائل ويلف حول الخصر دوائر متعددة بحيث تبدو ثنياته من الامام متدرجة ومنسقة فوق بعضها بعدد فردي دائما ، وفي طرفيه شريطان يعقدان من الخلف ويلف حول الخصر بصورة اعرض كثيرا أو قليلا عما كان يفعله جنود الانكشارية ، وله قيمته الفنية والجمالية، مما جعله في مقدمة الثياب وجاهة ، فيلبس في المناسبات والافراح ، ويرتديه اغنياء الريف ، وبه رسوم نباتية وهندسية وحيوانية . أما لونه فكان احمر او اخضر او بنيا

أو أسود (٨٨) . وكانت بعض زنابير اهل الجبال تصنع من الصوف الناعم الرقيق (الكشمير) . وهناك الكمر الذي صنع من القطن وكانت له (أهداب) ، وتحزم به النساء ثيابهن (٨٩) . أما غطاء الرأس فكان يختلف ما بين مقاطعة وأخرى . ففي جبل العرب كان رجال الدين يرتدون ثوبانا حوله شاش أبيض ، في حين كان أفراد العامة يرتدون الكوفية (٩٠) وتستخدم فوق العرقية أو الطاقية وتثبت بالعقال . وتمايزت الكوفية أحيانا بين قرية وأخرى من حيث لونها وأهدابها وتطريزها ، ففي جبعلين وحلبون وبعض القرى المجاورة لوادي بردى كمين الفيحة كانت لها أهداب (شراشيب) ، وكانت تطرز بالخيوط الحريرية الذهبية وتسمى حينئذ بالأغباني . وكان فلاحو الغوطة يضعونها مباشرة على الرأس لتقيهم من الحر والبرد . أما العقال الذي كان يشبهها على الرأس فكان عبارة عن طارة كبيرة بدائرتين متقاطعتين . وله من الخلف دلابة تنتهي من الأسفل بطرتين صغيرتين على شكل هلال فتحته إلى الأسفل ، ويرتبط وجودهما أما بعقائد سحيقة في القدم أو بتقاليد اجتماعية أو طبقية . وكان أبناء الجبل يرتدون فوق الحطة (٩١) . واستعمل أبناء حوران عقالا من وبر الجمال (٩٢) . وحل الطربوش في غوطة دمشق بعد عهد التنظيمات محلها (٩٣) .

وكان من ثياب الفلاحين العباءة ، وجاءت فوق ثيابهم جميعها ومنها أنواع ، كالعباءة الجبلية عند سكان المرتفعات وتسمى الزنارية أو الحمراء أو الدفية أو المشلح أو البشت ، وهي تختلف عن العباءة التقليدية الواسعة المعروفة عند اعراب البادية ، كما تختلف أيضا عما كانت لدى أبناء جبل حوران ، وتعود في جذورها إلى أصول آشورية وفارسية قديمة . وكان قماشها خشنا وينسج من شعر الماعز المبروم أو من الصوف المحلي على أنوال صغيرة يدوية من الخشب ، وقوامها قصير لا يكاد يغطي ركبتَي الرجل ، واکمامها قصيرة أيضا لا تتعدى المرفقين . وهي ضيقة التفصيل بحيث لا تتلامس أطرافها عن الإمام الا قليلا ، وخالية من العروات أو الأزرار ، ولهذا كانت تحزم من الوسط بشريطين صغيرين ، أو بزناز رفيع لئلا تعيق صاحبها عن العمل ، وكانت تترك مفتوحة سائبة في الحالات العادية والأعياد والاحتفالات .

والأصل في هذه العباءة ان تكون مخططة بالأبيض والأسود أو البني بأقلام طويلة متوالية ، وهذا النوع قديم جدا خصص للعمل لدى المزارعين والرعاة، وسمي لديهم بالعباية الدفية ، في حين كانت عباءة العيد والاحتفالات حمراء أو زرقاء مطرزة بالآبرة بصورة جميلة جدا بخيوط من القصب أو بالألوان المختلفة وبأشكال هندسية رائعة ربما رمزت إلى معانٍ تفاؤلية قديمة ، وتنحصر الزخارف على الكتفين والصدر ، وأكملها على الظهر (٩٤) .

وتختلف عباءة جبل حوران عما ذكرناه ، كما تختلف عن عباءة البدو ، وكانت مصنوعة من الجوخ الاسود طويلة متهدلة تصل الى القدمين باكمام ضيقة وهي من النوع المتصالب الذي يردف فيه الطرف الواحد على الاخر من الامام ، ولها اشرطة امامية من نفس القماش تشبه السفايف في فروة البدو وتستخدم لتثبيتها على الكتفين (٩٥) .

وفي الجبال المحيطة بدمشق كان بعض الرعاة من الاكراد يتميزون بزيتهم الخاص الذي كان اقرب الى زي البدو (٩٦) .

وكان ابناء الريف في الشتاء يلفون ارجلهم بقطع من القماش الطويل الصوفي، ويلبسون في اقدمهم حذاء عالي العنق يثقل السير الا انه يوفر الدفء . وكان الجنود العثمانيون يستخدمون النوع الاول من القماش او الجلد ويطلق عليه اسم « الطماق » . وتعددت انواع الاحذية الجلدية التي استخدمها الريفيون فكان منها الملون وغير الملون، واهمها : الخف والنعل والشاروخ والمداس والمركوب والبابوج والقندرة والجزمة واليمينية والسرموحة (الزرموحة) والمست والزربول او الزربون أحيانا . وتعددت بعض اسماء الاحذية للمسمى الواحد، واختلفت باختلاف المناطق والقرى . وصنعت الاحذية في اماكن مختلفة وفي مدينة دمشق كانت لها اسواق خاصة كالزرايلية والجزماتية ، وما صنع منها في ميدان الحصى كان من النوع الرديء ولون جلده ابرش اقرب الى الصفار ، وكان مفضلا لدى فلاحي حوران نساء ورجالا (٩٧) . ولعل احسن ما صنع من الاحذية هو ما يسمى بالفارسية (السرموزة) . وكانت تسمى قديما المركوب ، وكان الرعاة يلبسونه في أعالي الجبال . وكذلك الزربون (الزربول) وهو نوع من الاحذية المكسية الى ما فوق مشط القدم ، حادة الرأس شكلها كالجنودول مرتفعة مع نعل كثيف يتحمل وعورة الارض وقسوتها (٩٨) . اما الصرماية فهي حمراء اللون بدائر دون كعب ، ومنها صنف سمي (بالحلبي) يلبسه اهل المدن في حين يرتدي الريفيون نوعا اخر يسمى (نصف كشفة) . واستخدم الريفيون أيضا القباقيب على نطاق ضيق وضمن البيوت او ازقة القرى ، وسار بعضهم حفاة كما في قرى حوران (٩٩) . وكانت ثياب اهل حوران ، مسيحين ومسلمين ، متشابهة وقريبة من ثياب البدو وتتكون من قنبار ورداء مصنوع من قماش القطن الابيض الخشن ، ويعتمرون بالكوفية والعقال « بریم » وفوق ثيابهم العباءة يلفونها فوق الكتفين . اما صدورهم فكانت عارية ويطلقون لحاهم ، ويستخدمون الكحل لتزيين رموش العين ورجالا ونساء (١٠٠) . وسجلات محاكم القسمة في دمشق مليئة بتركات عدد كبير من الفلاحين ، واكثر ما يسترعي انتباهنا في تركاتهم قلة ما خلفوه من ثياب اذا ما قيس بتركاتهم من الدور والبساتين والاراضي والدراهم ، مما يدل على عدم اكتراث الفلاحين بهندامهم وثيابهم

من جهة ، وكى لا يصبحوا محط انظار الطامعين من رجال السلطة من جهة اخرى .
مثال ذلك ما خلفه احد فلاحي قرية شبة وهو مصطفى بن عبد القادر المتوفى سنة
١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ - ١٧٨٤ م وكانت تركته مكونة من « ٢٨٥٠٠ قرش في حين لم
تتجاوز تركته من الثياب سوى العنترى ديما وقميص رقيق وشالة (١٠١) . ثم احمد
بشة بن عمر التلي من اهالي قرية زبدين المتوفى سنة ١١١٩ هـ / ١٧٨٤ - ١٧٨٥ م
كانت تركته تقدر بعشرات الالوف من القروش اما ثيابه فكانت مكونة من جروال جوخ
عنترى ولباس ازرق وخنجر بفضه وسكين وخاتم فضة « (١٠٢) .

الا ان شيوخ القرى كان وضعهم مختلفا وغالبا ما كانوا من اغنياء الفلاحين وشكلوا
صلة الوصل مع السلطات العثمانية المحلية . وكانوا محط القرى ، لهذا كان عليهم الظهور
بما يليق بمقامهم ، فاقتنوا الثياب المتعددة والثمينة اذا ما قيست بما كان لدى الفلاح .
وشاهدنا على ذلك مخلفات شيخ قرية الكسوة المتوفى سنة ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ - ١٧٨٤ م التي
كانت مكونة من الاتي : « بنش فروة ناقة وجبة فروة ناقة وبنش جوج وجروال جوخ
وعنترى الاجة وقميص وزنار وفاس وسيف وطبنجة » بالاضافة الى عدد من رؤوس
الخيال والبقر والحميز والاحواش والاراضي (١٠٣) .

اما زي نساء الريف : فقد اتفق مع زي الرجال في بعض جوانبه واختلف عنه من
حيث شكل لباس الرأس والزر كشة والحلي ، كما اختلف زي النساء فيما بينهم ما بين
الغنية والفقيرة والعازبة والمتزوجة وبين منطقة واخرى . الا ان العام في لباسهن كان :
البدلة التي صنعت من الجوخ او المخمل الاسود لدى نساء جبال القلمون وجبل
حوران ، وتتألف من قطعتين منفصلتين : عليا ضيقة تبعث الدفء ، وسفلى وتسمى
(التنورة) عريضة وواسعة لتساعد المرأة على المسير ، وتزين التنورة من الاسفل
برسوم دائرية متوازية او بدروب من المطرقات المتموجة والمتكسرة وبخيوط من الوان
تتماشى مع لون الثوب ، وعلى الصدر عدة ثنيات مستقيمة ومتوازية او دروب من
المطرقات ذات مواضيع مختلفة كالورود والزهور واهمها شجرة الحياة .

وتضع المرأة زنارا من الشال الصوفي (١٠٤) كشال الرجل الذي اشرنا اليه سابقا
فوق البدلة ويسمى بالمحزم ، ولم تكن بهذا الشال عناية الرجل فيه وكانت تعقده من
الامام او الجانب بدلا من الخلف . ولم يكن لهذا الثوب عموما فتحة عند الصدر كما في
قرى القلمون ، في حين وجدت هذه الفتحة في وادي بردي مستديرة الشكل واسعة
بحيث تبرز ثديي المرأة . وتغطي المرأة ثوبها الرئيسي من الامام بواقية نصفية لها
تسميات مختلفة بحسب المناطق ، منها مملوك او مريول او فوقية او حضنية او
قدامية او دراية ، كما في جبل حوران وحماه وحمص (١٠٥) .

الدراعة وكانت المرأة ترتديها فوق البدلة عند الخروج بعيدا عن دارها . وهي عبارة عن معطف مفتوح على طوله من الامام له فتحتان جانبيتان في قسمه السفلي يتراوح طولهما بين ٣٠-٧٠ سم ولهما تصلان الى الخصر ، وتطرز الدراعة بزخارف وموضوعات نباتية وهندسية على الكتفين والكمين والظهر بصورة عامة ، وهذا الثوب الاضافي قصير نسبيا ليسمح للبدلة الرئيسية بالظهور من الاسفل وضيق لا يتلامس طرفاه الاماميان الا بواسطة اشربة او زنار او ازرار . اما قماشها فمن الجوخ كما في حوران او من الخام البلدي المصبوغ بالازرق المطرز بزخارف هندسية ملونة كما في قرية التواني (من القلمون) ، او من المخمل المطرز بالقصب كما في القلمون التحتاني (القطيفة والرحيبة والمعضمية) وسميت الدراعة في القلمون وارباض دمشق **« بالمدرية »** (١٠٦) .

القطشية وكانت من ثياب المرأة في ريف دمشق عامة بسهولة وجباله ترتديها فوق ثوبها الرئيسي الطويل . وهي من لباس الجزع الا انها نصفية من الامام عريضة وواسعة وذات اكمام طويلة في غاية الروعة ، ولم يكن لها ازرار فتبقى مفتوحة على الدوام ، وتزين بزخارف كثيرة ومطرزات ، ويرتديها الجنسان باعتزاز لا سيما (العرسان والشباب) . ولبسها المذهب في مضافة ابية بكل تيه فوق سراويله وصدرته وميتانة وشالته وهو يقدم القهوة المرة والنراجيل للحاضرين كاجمل لباس لاجمل مناسبة . وكانت العروس في هذه المناطق تزين بها فوق ثيابها لاسيما يوم زفافها .

وهناك قطشبة العمل وهي بسيطة دون زخارف او تقتصر زخارفها على دروب من الخلف باشكال هندسية . وهي متوسطة الطول وذات لون اسود عموما .

القبعة او القباء او الكب او الشرش ، وكان من ثياب المرأة في حوران والجولان والمرج شرقي غوطة دمشق وفي البادية . وهي قديمة في المنطقة وتتألف من قطعة قماش مستطيلة الشكل تثني عند تفصيلها نصفين متساويين بحيث يغطي كل جزء النصف الاخر تماما . ثم تخاط الاطراف الجانبية وتترك فتحتان جانبيتان لتخاط فيهما الاكمام . ويفتح ضلع المستطيل من الاعلى على شكل دائرة ضيقة او على شكل العدد ٧ من الامام ، وذلك حسب مناخ وتقاليذ كل منطقة ، ليدخل منها الراس والعنق . وتطرز فتحة الصدر هذه بشريط من الزخارف الهندسية او من الورود والزهور الملونة ، وكذلك الظهر والكتفان والكمين وحواشي الثوب السفلى . ويطرز الظهر غالباً بمثلث قاعدته الى الاعلى ورأسه الى الاسفل او بالعكس . وقد يكون ضلعا هذا المثلث مسننين على شكل هرم مدرج . وكان هذا النوع منتشرا في بلاد الشام ولونه اسود ، ومن نسيج القطن او الخام البلدي المصبوغ محليا ، او من الحرير مع المبالغة في المطرزات الهندسية الملونة

كلما اتجهنا نحو الشمال السوري . أما الألوان المستخدمة في خيوط التطريز في القبة ، فهي الاصفر والبرتقاني والاخضر والبنفسجي وغيرها . وكان القباء في حوران والجولان من الحرير والاطلس اللامع او الجوخ او المخمل بلون اسود ، وقد يكون ازرق اللون قاتما مع اساور بيضاء من نفس القماش في أعلى الكمين على الطريقة الفرعونية القديمة . وتقتصر المطرزات الهندسية هنا على الباقة والحواشي السفلي للثوب وعلى طرفي الاكمام كما في بصرى الشام ، ويسمى هناك بالشرش او الثوب . وفي القلمون التحتاني كان هذا الثوب من الخام الابيض المقصور او الازرق مع اردان طويلة مثلثة الشكل ومطرزات على غاية من الدقة والاتقان وباشكال هندسية والوان غامقة تشغل مقدمة الثوب والاردان معا ، وكانت تطلق اثناء تفتيلة العروس وترسل على الكتفين وتعد على الظهر ، وتطرز العروس هذا الثوب قبل الزفاف بابترتها ويستغرق ذلك مدة طويلة ، تعاونها فيه صديقاتها وقرباتها ممن اشتهرن بالدقة والمهارة . وتنسجم مواضيع المطرزات مع موضوع الزواج عامة اذ تتضمن معاني تفاؤلية او وفائية خدمة للعربسين في حياتهما الجديدة (١٠٧) .

وكانت المرأة ترتدي فوقها اما قطشية عادية او مزركشة في الجبال او الدراعة كما في حوران وتسمى البيرمية (لفظة تركية تعني العيدية) (١٠٨) لكونها تلبس في المناسبات المفرحة كالاعياد والاعراس .

وهناك ثياب داخلية كانت ترتديها نساء ريف دمشق (في السهول والجبال) وهي كثرة وثقيلة منها ثوب عريض او ثوبان متشابهان باتيان مباشرة بعد الاثواب الخارجية يليهما قميص نصفي عريض وطويل يدخل ضمن سروال طويل ضيق او عريض يصل الى اسفل القدمين ويعقد بتكة ويمسى (الشنتيان او الجنتيان) ، وهو كسوة الجسد من الوسط الى الكاحلين ويسمى سروالا او شنتيانا او شلوارا او جنتيانا او شخشيروا او لباسا (١٠٩) ، تثبته المرأة بدكة تربط من الخلف على وسطها ليوفر الدفء لها ويغطي ساقيها ، ويكون مطرزا في الاسفل في بعض الاحيان بموضوعات هندسية تتناسب مع لونه عامة كما في قرى القلمون .

الزناد النسائي : لتوفير الدفء والزينة ، ولحزم الثوب الرئيس من الداخل او الدراعة من الخارج . وهو على انواع وله تسميات مختلفة : الشالة العجمية التي استخدمتها نساء القلمون كما في قرى صيدنايا ورنكوس ، كما استخدمت بعض النساء في منتصف القرن التاسع عشر الشالة الانكليزية كما في قرى القوطة (١١٠) . والشالة الملونة وكانت من الحرير المقلم بألوان كثيرة طويلة استعملتها العروس والشابات آنذء والكبر من الصوف بطول ٤-٥ امتار وبعرض ١٠-١٢ سم ، ويلون بأقلام افقية حمراء

وسوداء وخضراء وتنتهي اطرافه بهداب بالالوان نفسها ، كما في سهول دمشق (حران العواميد) . والحزام الفضي او الذهبي واختصت به العروس والمرأة الفنية عموما ، وهو سلك فضي رقيق يتراوح عرضه بين ٧-٥ سم وله قفل جميل من الامام بزخارف متنوعة مصاغة بأسلاك رفيعة من الفضة الملتفة والمرصعة بالاحجار الكريمة المختلفة كالفيروز والياقوت (١١١) . ويعقد الزنار القماشي من احد الجانبين او من الامام لتتهز هدايه اثناء السير (١١٢) .

اما زي رأس المرأة الريفية آتخذ فكان متنوعا وبأشكال مختلفة نتيجة لتنوع الموروث التاريخي ، فكان منه ما يعود في أصوله الى الكنعانيين والاشوريين والحثيين ، والمصريين وبلاد ما بين النهرين ، والفرس واليونان والرومان ، وقد اختلف من منطقة الى اخرى من حيث تزيينه واستخدام المجوهرات والمصاغ في ذلك ، ومن حيث شكل العمائم من اسطوانية ومخروطية . والنوع الاخير كان محببا للنساء لانه يزيد من طول المرأة ورشاقها فتلبسها بنوع من الزهو وتلف فوقها طرحة شفافة ، كما في قرى القلمون وحوران .

الطاقية : وهي مستديرة الشكل بيضاء او حمراء وتسمى (عرقية) توضع مباشرة على الرأس ويلف في طرفها السفلي عند الجبهة صف من الغوازي العثمانية الذهبية (١١٣) وتسمى (شك او صفة) . وكانت الغاية من الطاقية تثبيت العمامة وامتصاص العرق . والتربان او الطرطور الذي استخدمته نساء جبل العرب وجبل لبنان ، وبعض القرى المحيطة بدمشق .

العصبة : وهي قطعة مربعة الشكل من القطن او الحرير ، ذات لون اسود او بني او خمري ، مطعمة بالخیوط الذهبية او الفضية في خطوط مستقيمة او بزخارف نباتية ولها هدايب على جميع اطرافها ، تطوى باتجاه احد القطرين بصورة مسننة ، وقد تطبق بانتظام حول الرأس دورين او اكثر بحيث تظهر صفة الغوازي متدلّية على الجبين وخيوط القصب واضحة من الامام . ثم تعقد اطرافها من الخلف كاكتر مناطق دمشق او من الامام كما لدى نساء قرية زاكية ، او على احد الجانبين كنساء قرية يبرود وبخعة (١١٤) . ولقد سعت اكثر النساء لجعل العصبة عريضة من الامام لتستوعب مجموعات المصاغ الفضي والذهبي ، الذي يمس في بريقه الاضواء والانوار على وجوههن ، فيزيدهن سحرا وجاذبية . وكانت العصبة تبطن من الداخل بحيث يبلغ وزنها الكيلو غرامين وقد توضع ضمن ثيابها بعض الحشيات من الخروق ليبدو شكل الرأس اكتر كبرا وفخامة ، مما يزيدها جمالا ومهابة . وفي جبل العرب تحولت العصبة الى طربوش أحمر طري تثبت على اطرافه السفلى والعليا صفيات الغوازي ، وينتهي في

اعلاه بقرص ذهبي او فضي مصاغ بمواضيع زخرفية باسلاك فضية ملتفة حول نفسها بدوائر متناظرة ، وهذا مايسمى عند الصياغ بطريقة (كسر جفت) .

ويصف احد الرحالة الاجانب وهو (لين Lane) الذي زار مصر سنة ١٨٣٦ م فيقول : « ان النساء المصريات يلبسن على رؤوسهن طربوشا يلف حوله قماش او شال من الكشمير ، ويثبت عليه احيانا قرص من الفضة او الذهب ، ربما يدل على ان بنات جبل العرب قد توارثنه من عهد الفاطميين » . وقد تطورت هذه العصبة الضخمة فيما بعد في قرى وادي بردى ووادي تل منين وبعض قرى القلمون ، كالنبيك ، الى شاشية رقيقة شفافة يعصب بها الجبين من الامام وعليها رسوم نباتية مختلفة (١١٥) .

الطرحة : وهي غطاء رقيق مؤلف من قطعة مستطيلة الشكل تسبل فوق العصبة فتغطيها كلياً او جزئياً ، ويردف قسم منها الى الخلف ليلف به العنق وجزء من الوجه والكتفين . وقد تطول الطرحة عدة أمتار فتلف العنق وتردف الى الخلف حتى تصل الى الارض ثم ترفع الى الاعلى وتعلق بواسطة زنار المرأة كما في بعض قرى القلمون مثل يبرود وبخمة . وهي بيضاء في جبل العرب ووادي بردى وبعض قرى القلمون كالنبيك والقطيفة ، وقد يكون لونها خليطاً بين الاسود والبني ، كما في معلولا وعين التينة ورنكوس وغيرها من ريف دمشق . وفي بعض الاحيان كانت المرأة تكتفي بوضع لفاح اسود على الرأس مباشرة يلف العنق وله طرر او عذاب على اطرافه ، كما في جبرود وصيدنايا . وقد يكون من الصوف البلدي المشغول بسنارة واحدة ، ويسمى صوفية ، كما في النبيك ، وتكون سوداء او بلون الصوف . وقد تكون الطرحة من الحرير الطبيعي وتحاك بسنارة وتزين اطرافها وتسمى هذه بالقزبة وتكون سكرية اللون (١١٦) .

الشنبر وهو منديل حرير اسود اللون مستطيل طوله متران او اكثر وعرضه بين ٥٠-٦٠ سم يطرح على الرأس مباشرة فيلف شعر الرأس والعنق والصدر ، ثم يردف الى الخلف فيغطي النقرة وتنزل اطرافه ذوات اللون الاحمر تحت ثوب المرأة الرئيسي المسمى (بالشرش) كما في حوران وغيرها .

العصبة كانت الغاية من لبسها على الرأس حماية الرأس من حر الشمس والعينين من الغبار الشديد ، لهذا تكون كثيفة وعريضة من الامام لتسمح بوضع قطع الحلي بصورة ظاهرة ، وتوضع العصبة فوق الشنبر مباشرة . وكانت في هضبة الجولان والجيدور بلون خمري مبرومة كالعقال ومتقصة بخيوط من الفضة ، وتسمى في حوران « بالعصابة » وتكون طويلة من القطن وذات لون اسود تعقد عند مؤخرة الرأس بحيث يتدلى طرفها المثلث الشكل الى الاسفل (١١٧) .

الحلي : كان اهتمام نساء الريف بالحلي متفاوتا تبعا لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي . صيغ الحلي من الذهب او الفضة وطعم احيانا بالحجارة الكريمة ، كما دخلت فيه قطع النقد المتداول آنذاك ، ذهبية وفضية . وقد تنوعت اشكاله واغراضه ، فكان منه حلي الراس والاذنين والانف والعنق والصدر والمعصم والاصابع والوسط والكاحل . واهم الحلي التي ورد ذكرها في سجلات القسمة المختلفة هي :

العرجة وكانت زينة لراس المرأة . وهي عبارة عن طاقية من الفضة ذات سلسلتين عريضتين متقابلتين بعرض يتراوح بين ٤-٥ سم ، تتدلى منها ثريات فضية تتأرجح على جبينها بشكل اللوزة (١١٨) وترمز الى الماء والنماء والخصب والخير ، عسى ان تلاقيه في حياتها . وفي مؤخرة الطاقية شريط من القماش المزركش والمطرز بالالوان المختلفة مشغول بالابرة تعلق فيه قطع النقد الفضية ، وتغطي هذه العصابة عادة نقرة العروس او المرأة ، وتخرج من اسفلها دلالية من القماش المزخرف ايضا، شبيهة بالقطعة السابقة بعرض ١٠ سم تقريبا تتدلى على الظهر حيث تعلق فيها مجموعة من الريالات، العثمانية (المجيدي) ، وتكون عادة بمعدد فردي ، ويحمل اخر ريال منها من الاسفل خمس قطع من النقود الفضية الصغيرة . يلي ذلك طرر حريرية ملونة ملتفة مرسلة، وكانت تستعملها نساء منطقة المرج شرقي القوطة وحوارن (٩١١) .

القلادة وهي طوق من الفضة تضعه المرأة في جيدها ويتدلى على صدرها ، ويتألف من سلسلة واحدة او سلسلتين تعلق فيهما قطع مختلفة من النقود الفضية القديمة وتخرج من كل منها عدة دلايات تحمل كل واحدة بدورها قطعة نقدية صغيرة . وتحوى القلادة عدة سلاسل تحمل بدورها نقودا فضية بشكل القلب او اللوزة او الهلال او القرون او الاجراس ، وهي من حلي نساء القلمون بشكل عام .

الشكل وكانت من اجمل حلي الفضة آنثى وتعتبر آية في فن الصياغة السورية ، وتعود في اصولها الى الاشوريين ، وكانت ترى في معظم مناطق ريف دمشق والمقاطعات التابعة لها .

الخلخال : زينت المرأة به ساقها وعضدها احيانا ، وكان من الذهب او الفضة وسمي (بالحجول) واضيف اليه اجراس للاطفال المدللين .

اما القرص المستدير فكان من حلي نساء جبل العرب يضعنه فوق طربوش أحمر، وكان من الفضة او الذهب وبه زخارف من اسلاك الفضة ملتفة على نفسها بدوائر تؤلف في مجموعها موضوعا فنيا رائعا يعود في جذوره الى الفاطميين في مصر (١٢٠) .

وهناك بالإضافة الى ذلك ، الحجاب (١٢١) على الوجه من الفضة ، او الجذادة او الزبيقلية .

اما ما يتعلق بلباس القدمين فلم يختلف لدى المرأة عنه عند الرجل بصورة عامة ، فنعله مزدوج ليقاوم وعورة الارض ووجهه من الجلد الاحمر او الاسود او المائل الى الصفرة قليلا . وكانت انساء ينسجن القلشين ليلبسنه في الشتاء .

ومن احذية الفلاحين الصرماية وكان جلد وجهها احمر اللون بدائر ولا كعب لها . ومنها نوع لطيف الشكل يسمى (بنصف كشفة) ، وكذلك نوع اصفر لبسه بعض اهل العلم . وبقيت هذه الصنعة رائجة جدافي الشام (الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر) (١٢٢) . ثم البابوج وله وجه اصفر بلا دائر لبسه اهل العلم وفقراء الطلبة غالبا ، وبعض النساء العجائز ، وكان على انواع ، فمنه نوع لنساء الفلاحين وهو انواع ايضا حسب عاداتهم بملبوسهم اذ كان لكل قرية طراز يخالف الاخرى (١٢٣) . ومن الاحذية التي لبسها الريفيون المست الاصفر والاسود (١٢٤) ، والجزمة ، وهي ما يلبسه الرجال وتستر الساق ، وهي بدون كعب ، والعالى منها كان مفضلا لدى امراء العرب ووجوههم ، جلدها احمر قان وبها طيات امام الساق ، وعلى رأس ساقها المطوي طرة حريرية طويلة لونها ازرق تلتف عليها خيوط من اللسيم ، وبأسفل قدمها حذوة من الحديد ، يلبسها البدوي ويفتخر بها وهي مثمنة ، والوسط دونها في القيمة والحسن ، والدون لها سوق مخصوص بميدان الحصا يقال له سوق الجزمانية يشتغلون بها الجزمات الدون لون جلدها أبرش والى الصفار اقرب ، يلبسها فلاحو حوران نساء ورجالا واهل تلك الجهات من البدو (١٢٥) .

ولابد من الاشارة الى ان قسما كبيرا من الفلاحين ، نساء ورجالا ، لم تمكنه ظروفه المادية من انتعال الحذاء .

التجميل وادواته : لم يسمح المجتمع آنئذ للفتاة ان تضع على وجهها المساحيق والالوان (الغندرة) حتى ليلة زفافها ، واذا ما فعلت احداهن مثل ذلك كانت تعتبر خارجة على مألوف عاداته وتقاليده ، ويستدعي ذلك ذمها وتأنيبها والشك برصانتها ، مما جعل النساء لا يعفرن اصول الغندرة حتى اذا ماجاءت مناسبة غندرة الفتاة ، وهي ليلة زفافها ، استخدمت في ذلك كميات كبيرة خرجت عن المعقول وشذت عن القواعد الجمالية . الا ان المجتمع أقر للمرأة استخدام اساليب وادوات اعتبر من الاسس الجمالية والصحية في وقت واحد ، كالوشم تزين به وجهها مبالغة في ذلك لما له عندها من مكانة هامة ، والمواضع المختلفة من جسمها ، فانقطة الزرقاء في راس الانف مثلا

تسمى (دق) والمثلث المسنن من الخارج بين الحاجبين يدعى (حجاب) والخط المستقيم بنصف الشفة السفلى هو (رتمة) كما ان الرسوم على طرفي الفم والعينين والذقن ورأس الخدين والرسفين وعلى الزند والبطن والساق والظهر لكل منها اسمها ووظيفتها التجميلية او الوقائية او العلاجية .

الحناء ، وكانت المرأة تخضب بها يديها وقدميها في مواسم معينة وفي مناسبات خاصة ، كحنة رجب والسيدتين وعند الزواج . وكان للحناء اشكال معروفة تسمى كل نقشة باسمها . وشارك الرجل والاطفال النساء في ذلك احيانا ، وجلب هذا الصباغ المسحوق من الهند وهو نوعان الاحمر لليدين والاسود للعجائز يتخذونه صباغا للشعر الشايب . ومن ادوات الزينة الكحل الذي استخدمه الجنسان على حد سواء وهو الاثمد من نوع الالتموان او شحار زيت الزيتون الذي كان يسحق وينخل بشاشة ناعمة جدا ويمزج ببعض الاصبغة العضوية ويوضع بمكحلة فيها ميل رفيع تخططبه العينان والحاجبان ، وكانوا يعتبرونه ذا قيمة تزيينية وطبية اذ يضاعف جمال العينين فيزيدهما اتساعا وصفاء او سوادا فوق البشرة البيضاء ، كما وان الحرارة والغبار الشديد يجعلان منه ضرورة لازمة لانهم كانوا يعتقدون انه يطفىء حرارة الاجفان ويزيد الرجال وقارا ومهابة .

واستخدموا للزينة البراق الناعم (درور) بتثبيته على وجه العروس الريفية ، وكانت تقوم بذلك الماشطة ، وسمي بعرف العرائس ، وكان يعطي لوجه العروس تموجات جميلة واستعمل في (بخعة وجعدين) ، وهما قريتان سريانيتان ، وفي قرية حينة في جبل الشيخ ، وربما كان من اصول آرامية (١٢٦)

وكانت البنات والنساء يظن شعورهن التي اعتبرت رمزا للجمال، ويجعلنها ضفائر محبوكة بجداول من الصوف الازرق يرسلنها على ظهورهن . وكانت الثريات منهن يزين جداولهن بقطع من النقد والفضة المتداولة آنئذ ودام ذلك حتى اواخر القرن التاسع عشر (١٢٧) . وكانت المرأة الريفية تحمل في ثيابها حاجات خاصة بها ، كالحنجب وفيها آيات قرآنية او بعض الادعية والتعاويذ ، في غلاف معدني (فضة او ذهب) ، وتحمل في بعض الاحيان اطواقا من الخرز الازرق وقطع الشب ، تتوسطها احجار العقيق وناب الذئب وموسى صغيرة وجوزة وترس سلحفاة صغير ، ويحمل كل منها تاريخا لعقائد شعبية قديمة تعود لاقدم المصور ، اضافة الى انواع الخرز ، او تحمل الاجراس الرمزية وحذوة الحصان ، ومنها ما يمت لمذهب Animisme بصلة الاعتقاد وبرمز الافعى (لباس جلود الحيوانات المفترسة القوية وكلها تعود الى عصر الصيد) وكانت المرأة تحمل في تلافيف زنارها دراهمها ومرآتها وابرة الخياطة والكشتبان ، ومفتاح

صندوقها ومفتاح الدار الخشبي . واحيانا انواعا من القضامة والزبيب والتين وغيرها (١٢٨) .

وهكذا بقي المجتمع في بلاد الشام ، والريفي منه بشكل خاص، لم تتبدل اوضاعه في ظل الدولة العثمانية التي حافظت على انماط حياته السابقة دون اي مسعى لتغييرها ، فاناخت عليه بكلكها وابقتة رهين عادات عصور الانحطاط ، وفرضت عليه نظاما اقطاعيا جائرا ، ورسخت فيه امراض العصبية العائلية والعشائرية والاقليمية وغذتها لتحصد عرقه وجهده وماله ، مستخدمة في ذلك موظفيها الذين كانوا في معظم الاحيان غرباء عنه ، فغرقوا منه اللحم عن العظم ، ولم تبقله من المقومات ما يتيح له التطور الحضاري مما جعله لا يقوى على مقاومة الاستعمار الغربي الذي سيظهر في الفترة اللاحقة ، ويطغى على ممتلكات الدولة العثمانية في المغرب العربي ومشرقه .

الحواشي :

- (١) انظر مشافة ، ميخائيل ، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان ص.٢٠ ، مصر ١٩٠٨ م .
- (٢) يذكر صاحب « المقرب في حوادث الحضر والعرب » بان الاغا الملتزم يرسل « وراء كبار الضيعة ويقول له انا اعملك شيخ على الضيعة واعزل فلانا ماذا تعطيني ؟ فيرغب التعيس بهذا الكلام ويدفع الف قرش ام الفين الذي يرتضوا عليه فيعزل الشيخ الحاضر وينصب الجديد . ومن المعلوم ان الشيخ الذي انزل من منصبه وترزلا لا يسكت ولا يقبل عليه اللل والمار قدام اهل الضيعة فينزل على البلد ويرامى على الاغا الضمان ويدفع اكثر مما دفع الشيخ الجديد فحينئذ الضمان يعمل ذنب الى الشيخ الجديد ويرجع القديم الى المنيحة ويكون كسب بهذه الحركة مقدار نصف الضمان ، ويوجد من الضمانة الطماعين الذين يعملون هذه الحركة مرتين في السنة . انظر : الصايغ ، فتح الله بن انطون ، ص ٦٧ آ وص ٦٧ ب ، (مخطوط) .
- (٣) السيوفي ، حبيب ، سورية ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، صيدا ١٩٤٨ م
- (٤) مشافة . المصدر السابق ص ٢٠ .
- (٥) انظر : حنا ، عبد الله ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، القسم الاول ، ص ١٢٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، بيروت ١٩٧٥ م .
- (٦) انظر : لوتسكي ، فلاديمير ، تاريخ الافطار العربية الحديث (ترجمة عفيفة البستاني) موسكو ١٩٧١ ، ص ٩ .
- (٧) ابن عابدين ، محمد امين ، رد المختار على الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٥٢ ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .
- (٨) يذكر محمد عابدين الذي كان انئذ احد ابناء الفتوى في دمشق ، ان المفتي محمد خليل المرادي قد استفتي اكثر من مرة بشأن مثل هذه الاراضي ، واصدر فتواه في ذلك . انظر رد المختار على الدر المختار ج ٥ ، ص ٢١ . ووجد في غوطة دمشق نوع من المزارعة في مثل هذه الاراضي اسمها (شد السكة) وكانت الارض تبقى بيد المزارع مدى حياته ويسجل ذلك في سجلات المحاكم دمشق وكان تركها والفراغ عنها للفلاح اخر يتم مقابل مبلغ من المال وعن طريق المحكمة وهذا حق يورث للابناء انظر : السجل رقم ٣٢٦ ، محاكم دمشق ١٢٥٠-١٢٥١ هـ ، ص ١٤٠ .
- (٩) المرادي ، محمد خليل ، سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر ، مصر ، بولاق ١٣٠١ هـ ، ج ٢ ص ٤٣ .
- (١٠) المرادي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (١١) انظر : سجل رقم ٢٢١ محاكم دمشق ص ٢٨٢ .
- (١٢) انظر : المرادي ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .
- (١٣) انظر : المرادي ج ٢ ص ١٨٢ .
- (١٤) انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢٢٠ / ١٢٥٠ - ١٢٥٢ هـ ، ص ٥٢ القضية بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٥٢ هـ .
- (١٥) انظر : سجل محكمة الميدان رقم ١٢٥٩/٣٧٨ هـ ص ١ .

- (١٦) انظر : السجل رقم ٢٥٠/ص ١٤ ، ١٢٧ / . وفي سنة ١٢١٧ هـ كان (صوباشيا) على قرية برزة السيد ناجي جوريجي .
- (١٧) انظر : السجل رقم ١٢٠١/٢٢١ - ١٢٠٢ هـ ، ص ، ٧ ، ٢٨٨ ، ٧٢٠٣٨٩ .
- (١٨) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٦٠ / ١٢٢٢ - ١٢٢٣ هـ ، ص ٣٩ ثم سجلها رقم ٢٤١ ، ص ٢٨ .
- (١٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠ / ١٢١٦ - ١٢١٧ هـ ، ص ٢١٧ .
- (٢٠) انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢٤١ / ١٢١٢ - ١٢١٣ هـ ، ص ٤٢ .
- (٢١) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠ / ١٢١٦ - ١٢١٧ هـ ، ص ٧٩ .
- (٢٢) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ١٢٠١ / ١٢٠٢ - ١٢٠٣ هـ ، ص ٣٦٩ ، ٣٤٣ ، ٣١٢ ، ٧٢٠٣٧٢ .
- (٢٣) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٦٠ / ١٢٢٢ - ١٢٢٣ هـ ، ص ١٤٩ .
- (٢٤) القاسمي ، محمد سعيد ، وجمال الدين خليل العظم ، قاموس الصناعات الشامية ، تحقيق ظافر القاسمي ، جزان ، باريس ١٩٦٠ ، ج ١ ص ٩٦ .
- (٢٥) المصدر السابق ج ١ ص ١٢٨ ، ١٥٥ .
- (٢٦) حنا ، المرجع السابق ص ١٢٠ ، ثم القاسمي ، قاموس ، ج ١ ص ١٥٦ ، ١٥٢ ، ١٦٨ .
- (٢٧) انظر الصايغ ، المقتر ، ص ٧٠ ، ٢٧١ .
- (٢٨) Burckhardt, J.I., Travel in Syria and Holyland. London 1822, pp. 299-301 .
- (٢٩) انظر : خنشت ، يوسف موسى ، طرائف الاس غرائب اليوم ، او صورة من حياة النيك وجبل القلمون في اواسط القرن التاسع عشر ص ٤٨ .
- (٣٠) انظر سجل محكمة الميدان رقم ١٩٨/ص ٣٢ . وكان هناك نوعان من العدان عدان كبير وعدان صغير فمثلا قرية الخيارة كانت ترتوي من نهر الزلف لها عدانان كبير وصغير ، الكبير كل ١٤ يوم نهار الخميس وليلة الجمعة كامل النهر اما عدانها الصغير فكان يوم الجمعة الثانية وليلة السبت نصف النهر ، وكما ترى فقد حدد العدان باحد ايام الاسبوع وساعات من اليوم ، مثال ذلك بستان الزاغة من اراضي القنية والحمرية شربه من نهر الملقات من ماء الخرق ومن الخلخال يوم الاثنين من الفجر الى غروب الشمس في كل اسبوع ومن الملقات والكلاب نهار الجمعة من الفجر الى غروب الشمس وليلة الاربعاء في خمسة عشر يوما من غروب الشمس الى فجر نهار الخميس انظر: سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢٣ ، ص ١٢٩ .
- وكذلك اراضي التطابع بالجودة بها اراضي فواكه وزيتون تروى من نهر الانباط عدنانان في كل سبعة عشر يوما على نوب اهله وفي كل اربعة وثلاثين يوما خمس ساعات من نهر الانباط والشاغور على نوب اهله وفي كل اربعة وثلاثين يوما خمس ساعات من نهر الانباط والشاغور على نوب اهله اربعة ايام وثلاثا يوم مع لياليها وفي اوائل تشرين السبت من نهر الانباط والاحد من نهر باتياس .
- انظر : السجل رقم ٣٣٦ محاكم دمشق ، ص ٧٢ كما كان مستاجرو بساتين الوقف في دمشق

والتي كانت تروى من فروع بردى يدفعون للدولة مبلغا من المال مقابل ما يدخل الى بساتينهم من الماء من ماصية النهر .

انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١ / ١٢٠١-١٢٠٩ هـ ، ص ٤٩ .

(٣١) انظر سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢٤/ص ١٨٩ القضية ٨ محرم ١٢١١ هـ ثم ص ٥ من السجل نفسه .

(٣٢) وهي فروع من بردى مثل : يزيد ، قنوات ، بانياس ، الداراني ، تورا ، العقرباني ، الداعياتي ، المليحي ، الزبديني ، الزابون ، البيلالي ، الملك ، الشعراي ، الابيض وغيرها . وكان كل واحد من هذه الفروع يروي جهة معينة من غوطة دمشق اما تقسيمها فكان يعود الى عهود قديمة وكان لكل قرية ايام مخصوصة تعرف بالعدان ، انظر : القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية، ج٢، ص ٤٢٩ .

(٣٣) القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ج ٢ . ص ٢٤٢، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٣٤) انظر : البديري الحلاق ، حوادث دمشق اليومية ، تحقيق احمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٧١ .

(٣٥) العبد ، حسن اغا ، تاريخ حسن اغا العبد ، ص ١١٢ ، تحقيق يوسف نفيسة ، دمشق ١٩٧٩ .

(٣٦) المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٣٧) المصدر السابق . ص ١٢١ .

(٣٨) انظر : العبد ، المصدر السابق ص ١٥٢ .

(٣٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١ ، ص ٢٨٨ .

(٤٠) القاسمي ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٥ ص ٥٦ .

(٤١) Volney, C.F. Voyage en Egypt et en Syrie, 3 vol., Paris 1823, p. 378.

(٤٢) الرافعي ، مصطفى ، الاسلام نظام انساني ، ص ١٢٥ ثم : حنا ، القضية الزراعية ، قسم ١، ص ١١٠ .

(٤٣) القاسمي ، المصدر السابق ج ٢ . ص ٣١٠ .

(٤٤) حنا ، المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٤٥) انظر : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق العدد ٩ ، ١٩٢٩ م ، ص ٦٤٥-٦٤٦ .

(٤٦) انظر : كرد علي ، محمد ، جباية الشام في الاسلام ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق العدد ١ ، ١٩٢١ م ، ص ٢٦٥ .

(٤٧) انظر : الوثائق التاريخية في دمشق ، المجلد الثاني ، ص ٣٦-٣٧ ، الوثيقة رقم ٣/ سنة ١٢٤٥ هـ دار الوثائق التاريخية - المتحف الوطني بدمشق .

(٤٨) خوري ، فيليب ، مؤتمر تاريخ بلاد الشام الثاني ج ١ ص ٤٥٤ ، ١٩٧٨ م .

(٤٩) نفس المرجع ج ١ ص ٤٤٩ .

- (٥٠) Polk, W.R., *The opining of South Libanon, 1788-1840*, Harvard univ. Press, 1963, p. 180.
- (٥١) انظر: رستم ، اسد ، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، بيروت ١٩٣٠-١٩٣٤ المصدر السابق {٢} ص ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٨ .
- (٥٢) انظر : الصايغ . فتح الله ابن انطون المقرب في حوادث الحضر العرب . ص ٧٦ ب ص ٢٧٧-٢٨١ ثم انظر : Polk, op. cit., p226
- (٥٣) انظر : رستم ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (٥٤) رستم ، اسد المصدر السابق ، المجلد ٣-٤ . ص ١٥٠-١٥١ . ولقد سكنت /٧٤/ قرية في منطقة حلب وزادت مساحة الاراضي التي غرست بالاشجار او زرعت اراضيها وزاد عدد القرى من ٢٢٨ الى ٦٨٣ ما بين عامي ١٨٢٦-١٨٢٨ م ، انظر : Polk. op. cit. p. 168
- (٥٥) انظر : رستم ، المصدر السابق ، المجلد ٣-٤ ص ٢٢٦ . ثم انظر : Polk, op. cit, p. 223
- (٥٦) رستم ، المصدر السابق ص ١٦٦ .
- (٥٧) حنا ، القضية الزراعية القسم الاول ، ص ١٠٠ .
- (٥٨) رستم ، المصدر السابق ص ١٦٨ .
- (٥٩) انظر سجل محكمة حماه رقم ١٢٥٠/٥ - ١٢٦٢ هـ ص ١١١ .
- (٦٠) Polk, op. cit , p. 169
- (٦١) Ibid., p 223.
- (٦٢) انظر : رستم ، المصدر السابق ، المجلد ٢-٣ ص ١٨٥ .
- (٦٣) انظر : حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٠٠ . وجاء في مراسلة اهالي قرية الشفونية الى القاضي العام مايلى : « اعلاما به لكل واقف عليه ونأظر فيه ومستمع اليه من اسباب الديون المرتبة بذمة اهالي قرية الشفونية بوجه العموم يحيطون علما ويدركون ادعانا وفهما انه ثبت لدينا وتحقق عندنا كثرة ديون اهالي القرية ووفرة مطلوباتهم واضمحلال احوالهم وتلف مزارعاتهم وموت بقرهم وآل حالهم الى الدثور والاضمحلال ولخراب قريتهم وتعطيل الاموال الميرة المترتبة عليهم وان عليهم ديون كثيرة ومطالب وفيرة لاقدرة لهم على ادائها الا على حكم التقسيط بان يدفعوا اول الاموال الميرة الذي عليهم وثمن مزارعاتهم وبقرهم ومصارف تمشية احوالهم وبعد ذلك يدفعوا عليهم من الديون لاربابها في عشرة اقساط متساوية كل سنة عشر الديون الذي بذمتهم لاربابها لكل صاحب مائة غرش عشرة غروش من فاضل كسبهم بعد اداء مصاريفهم اللازمة وبعد اداء السنة الاف الذي بذمتهم لايتام الشيخ محمود وبعد ما ابرزوا ما في يدهم عرضحال مشروح عليه لنا من قبل حضرة كنخدا افندينا ولي النعم والي الشام حالا » .. عرض ذلك القاضي العام وقام بدوره برفعها الى الوالي .. تحريرا في تاسع عشر من شوال / سنة ١٢٥٩ هـ .

الداعي السيد محمد نظيف القاضي بدمشق

- انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ١٢٥٩/٢٧٩ هـ ، ص ٢٧ وما بعدها .
كما ترى مثيلا لهذه المريضة في ١٦ شهر شوال ١٢٥٩ هـ وختم ذو الحجة ١٢٥٩ هـ وثلاثة عشر ربيع الاول سنة ١٢٦٠ هـ .
- (٦٤) الصباغ ، ليلى ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، دمشق وزارة الثقافة ١٩٧٢ ، ص ١٥١ .
- (٦٥) Gibb, H.A.R. and Bowen, Harold , Islamic society and the west, 2vol. in 4 Parts, London 1954, vol. 1, pp. 212-246.
- (٦٦) حطب زهير ، تطور بنى الاسرة العربية ، لبنان ١٩٧٦ ، ص ١٥٩ .
- (٦٧) الصايغ ، المقرب ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ب ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ب .
- (٦٨) الصايغ ، المقرب ، ص ٦٠ ب ، ٦١ .
- (٦٩) Burckhardt, op. cit. p. 299
- (٧٠) جيب وباوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، (الترجمة) ج ٢ ، ص ٨ ، ٢٢ .
- (٧١) المرادي ، سلك الدرر ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
- (٧٢) مجهول ، مذكرات تاريخية ، ص ٢٥ .
- (٧٣) المقرب في حوادث الحضرة والعرب ص ٥٥ ب ، ٢٤٦ .
- (٧٤) الصباغ ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .
- (٧٥) البديري الحلاق ، حوادث دمشق اليومية ص ١٤٤ .
- (٧٦) باسكوال ، جان بول، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام . مقالة بعنوان (البيئة والتفدية في حوران في القرن التاسع عشر) ج ١ ، ص ١٧-١٨ .
- (٧٧) باسكوال ، المرجع السابق ، ص ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ .
- بيع اردب الارز في سنة ١٨٤٠ م في اللاذقية بمائتين وخمسين قرشا . انظر الصايغ ، المصدر السابق ص ٨٨ . والاردب عبارة عن ثلاث قفات معرية .
- (٧٨) الفزي ، كامل بن حسين باني ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج ٢ ، ص ١٢ ، ١٢٦ ، الطبعة المرونية ١٩٢٢ - ١٩٢٦ م .
- (٧٩) تقي الدين ، محمد اديب ، منتخبات التواريخ لدمشق ص ٥٦٩ ، ٥٨٦ ، بيروت ١٩٧٩ م
- (٨٠) خاطر ، لحد ، العادات والتقاليد اللبنانية ج ٢ ، ص ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .
- (٨١) المقرب ، ص ٢٧٤ .
- (٨٢) انظر : باسكوال ، المرجع السابق ج ١ ص ٢٢٢ .
- (٨٣) المرجع نفسه ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .
- (٨٤) Burckhardt, op. cit. pp. 292-94

- (٨٥) نقصد بريف دمشق سكان الريف نساء ورجالا الذين استقروا في المناطق التابعة لدمشق، في الفوطه وادي بردى وجبال القلمون وحوران وجبل حوران في هذه الفترة .
- (٨٦) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢٩٩ ص ١٧٥ ، ثم سجلها رقم ٢١٥ ص ١٨٠ .
- (٨٧) حمامي ، حسن ، الازياء الشعبية وتقاليدها في سورية ص ١٢٨-١٤٣ ، دمشق ١٩٧٢ حيث يقول ايضا : ان الجروال تسمية فارسية الاصل وقد انتشر هذا النوع في بلاد فارس والمراق وسورية وعلى طول سواحل المتوسط حتى اسبانيا حيث كان يسمى فيها (Guraguella) وكان قييد الاستعمال في اليهود الاسلامية الاولى .
- (٨٨) المرجع السابق ، ص ١٥١-١٥٢ .
- (٨٩) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
- (٩٠) Burckhardt, op. cit. pp. 294, 303, 306.
- (٩١) حمامي ، المرجع السابق ص ١٥٢ .
- (٩٢) Burckardt, op. cit., P. 294. and see : Russell, A., The Natural history of Aleppo, London 1794 , vol. I, P. 111.
- (٩٣) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ١٢٥٦/٣٦٤ - ١٢٥٧ هـ ص ٢٥ : تركة شاكور محمد رجب من اهالي دوما المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ .
- (٩٤) ص ١٢٢ - ١٢٤ ، ١٣٧ .
- (٩٥) حمامي ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٩٦) Porter, J. I., Five Years in Damascus , London 1855, vol. I, p. 337.
- (٩٧) القاسمي ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٨٢ .
- (٩٨) حمامي ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ ثم القاسمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٧ .
- (٩٩) Burckhardt, op. cit., p. 306.
- (١٠٠) IBID ? p. 294 .
- (١٠١) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢١٥ ص ١٨٠ .
- (١٠٢) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢١٥ / ١١٩٧ - ١٢٠٠ هـ ، ص ١٨٠ ، القضية في محرم سنة ١١٩٩ هـ .
- (١٠٣) المصدر نفسه ص ١٠٦ ، القضية في ختام شوال سنة ١١٩٨ هـ .
- (١٠٤) انظر : سجل القسمة العسكرية رقم ٢١٥ ص ٩ ، تركة نفيسة بنت علي بيضون من قرية كفرسوسية المتوفاة سنة ١١٩٨ هـ ، ثم ص ١٨٨ : تركة رحمة بنت الحاج محمد من اهالي قرية دوما المتوفاة سنة ١١٩٩ هـ .
- (١٠٥) حمامي ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ثم سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢٩٩ / سنة ١٢٢٧ هـ : تركة المرحومة رابعة بنت السيد احمد الجابي من اهالي قرية حريستا .

- (١٠٦) المرجع السابق ، ص ١٧٩-١٨٠ .
- (١٠٧) انظر : يوسف نعيمة ، مجتمع مدينة دمشق ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة القاهرة
ثم جامعة دمشق ، ١٩٨٢-١٩٨٤ ، ص ٤١٨ .
- (١٠٨) حمامي ، المرجع السابق ، ص ١٩٠، ١٩٩ .
- (١٠٩) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢١٥ ص ٩ ، تركة نفيسة بنت علي بيغون من قرية
كفرسوسية المتوفاة سنة ١١٩٨ هـ ، ثم ص ١٨٨ : تركة رحمة بنت الحاج محمد من قرية دوما
المتوفاة سنة ١١٩٩ هـ . ثم رقم ٢٦٥ ص ١٢٤ : تركة صفية بنت الشيخ محمد الدين من قرية
كفرسوسية المتوفاة سنة ١٢٤٣ هـ .
- (١١٠) انظر : سجل القسمة العسكرية رقم ٣٦٥ ، ١٢٥٣ هـ ، ص ١٢٤ : تركة صفية بنت الشيخ
محي الدين من قرية كفرسوسية .
- (١١١) انظر : سجل القسمة العسكرية رقم ٢١٥ ص ١٨٨ : تركة الحاجة رحمة بنت الحاج محمد من
اهالي قرية دوما ، القضية في ١٩ / ربيع الثاني سنة ١١٩٩ هـ ، ثم رقم ٢١٥ ص ٦٨ : تركة كلبن
بنت خليل عبدالله المتوفاة ١١٩٧ هـ كان لديها زنار من الفضة و زنار من الذهب .
- (١١٢) حمامي ، المرجع السابق ص ١٩٠ ، ١٩٩ .
- (١١٣) استخدمت المرأة انواعا عديدة من النقود الذهبية عثمانية وغير عثمانية في هذه الصلة وغيرها من
ادوات الزينة ، وكان من هذه النقود : غازي قديم ، وفندقلي ، وعادلي ، ومجري وجهادي
تاريخي اسلامبولي والفرنجي ابوشوشة ، والفرنجي ابو عامود وغيره . انظر سجل القسمة العسكرية
بدمشق رقم ٣٦٥ ص ٢٠ .
- (١١٤) انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٢٢٩ / ص ٢١٨ : تركة اسما بنت علي بن الشيخ
عمر من كفرسوسية .
- (١١٥) حمامي ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .
- (١١٦) كانت تسمى « شيكان فزي » انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٣٦٤ ص ٤ : مخلفات
اسما بنت محمد شريف المطار المتوفاة سنة ١٢٥٦ هـ .
- (١١٧) حمامي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٨ .
- (١١٨) سميت في مدينة دمشق (بالسنبورة) وهي من الذهب . انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق
رقم ٢١٥ ص ٦٨ : تركة كلبن بنت خليل عبد الله المتوفاة سنة ١١٩٧ هـ في دمشق .
- (١١٩) حمامي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .
- (١٢٠) المرجع السابق ص ٢١١، ٢١٥ .
- (١٢١) انظر : سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ٣٦٥ ص ١٢٢ : تركة الحرمة صفية بنت الشيخ
محي الدين من قرية كفرسوسية .
- (١٢٢) القاسمي ، قاموس ، ج ٢ ص ٢٧٠ .
- (١٢٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ .

- (١٢٤) المصدر السابق ، ج ٢ ص ٤٤٢ .
- (١٢٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨١ .
- (١٢٦) حماني ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٥ .
- (١٢٧) خنشت ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (١٢٨) حماني ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .